



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 23 يونيو 2007

فهرس

- مناقشة برنامج الحكومة.
- ملحق : انضمام نائب إلى المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

محضر الجلسة العلنية السادسة المنعقدة

يوم السبت 23 يونيو 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري رئيس المجلس الشعبي الوطني

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم رئيس الحكومة وأعضاؤها

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة الخمسين ليلا

الرئيس : جلوس من فضلكم.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
الجلسة مفتوحة.

باسمكم جميعا، أرحب مرة أخرى بالسيد رئيس الحكومة
وبأعضائها.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مناقشة برنامج الحكومة.

نشرع في المناقشة، وأحيل الكلمة إلى أول مسجل في قائمة
المتدخلين، السيد عبدالقادر شرار، فليفضل.

السيد عبد القادر شرار : بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد رئيس الحكومة على هذا البرنامج الثري
والطموح الذي نستبشر به خيرا إن شاء الله.

أود أن أطرح ثلاثة إشغالات :

1- في المجال الإقتصادي :

نظرا إلى حجم برنامج الإنعاش الإقتصادي، وعلى ضوء التجربة
المعاشة منذ إصدار قانون النقد والقرض وردا على الأطماع
داخل الوطن وخارجه ومحاربة لنوايا الرشوة والإختلاس والتكلفة
الإضافية التي يمكن أن تحصل، أرى أنه من الضروري، في
إطار إصلاح المنظومة المصرفية :

- تحيين قانون النقد والقرض وتحديثه بما يعزز إستقلالية بنك
الجزائر وتعزيز دور اللجنة البنكية وصلاحياتها.

- سن قانون يهدف إلى تأطير ومراقبة صارمة للبنوك ذات
رؤوس أموال أجنبية، التي أصبحت مضخات للعملة الصعبة
نحو الخارج، بتفضيلها تمويل عمليات التجارة الخارجية على
الأنشطة الأخرى.

- رد الإعتبار لمجلس المحاسبة ومنحه الصلاحيات قانونا.

- تعزيز دور المفتشية العامة للمالية.

2 - في المجال الإعلامي :

تصديا للغزو الثقافي والديني عبر الفضائيات، تجدر الإشارة
اليوم إلى حتمية تاريخية، تتمثل في الفضاء الإعلامي وهذا
بالسماح للمهنيين الجزائريين المقيمين بإنشاء قنوات تلفزيونية
وإذاعية مستقلة وفق دفتر شروط تحدده الجهات المختصة،
ويعلم الكل أن الجزائر تعتبر اليوم في مؤخرة الركب مغاربيا
وعربيا.

سيدي رئيس الحكومة،

كنت أنتظر من هذا البرنامج أن يكون بداية القطيعة مع أساليب
التسيير الإداري للجماعات المحلية، في حين يهدف إلى تقوية

دور الولاية ورؤساء الدوائر وصلاحياتهم، فأرى أنه من الأجدر والأنجع تحويل صلاحيات التسيير والتنفيذ إلى المجالس الولائية والبلدية، باكتفاء الوالي بمراقبة تطابق القرارات الصادرة عن هذه المجالس مع القوانين والنظام العام، مما يدعم المسار الديمقراطي في البلاد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكر السيد عبد القادر شرار، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معوش، ويليه السيد عزيز الحاج الطيب، فليتفضل.

السيد أحمد معوش: شكر سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أيها الحضور الكرام، السلام عليكم.

بداية، أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي حضيوا بها من قبل السيد فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم النجاح في تطبيق البرنامج المعروف علينا، الذي يعكس في خطوطه العريضة الأهداف المسطرة في البرنامج الرئاسي المتمثلة في تقوية البنية التحتية للإقتصاد الوطني وتعزيز التوازن الإقليمي مع بناء مليون سكن وإحداث مليوني منصب شغل.

كما يهدف برنامج الحكومة في الإطار نفسه، إلى إنطلاق المشاريع التي كانت حيز الدراسة خلال السنوات الماضية وكذا التكفل بمواصلة تحقيق أهداف التجهيز الكبرى، كالطريق السريع شرق - غرب والسكة الحديدية.

السيد الرئيس،

يجب التذكير بأن البرامج المتعددة منذ سنة 1999 تهدف إلى التكفل بحاجيات المواطنين وكذا تحسين ظروف معيشتهم، وقد حظيت هذه البرامج بمساندة كبيرة من قبل المواطنين كما هو الشأن في انتخاب 08 أبريل سنة 2004.

وبهذه المناسبة، أغتنم فرصة حضور طاقم الحكومة الجديد لأذكر بأنه، على مستوى ولاية البويرة صوتت البلديات النائية والمعزولة بنسب تفوق الـ 90٪ على برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

إن تلاحم مواطنين هذه البلديات النائية مع برنامج السيد رئيس الجمهورية تجعلهم ينتظرون تحسين وضعهم. وهنا وجب علي إبلاغ الحكومة ببعض الانشغالات المطروحة على المستوى المحلي في ولاية البويرة، وتتعلق بالتأخر في الإنطلاق في تجسيد برنامج الهضاب العليا وبعث التنمية في البلديات النائية والفقيرة ومحو آثار مخلفات الإستعمار في بلدية المقراني وكذا التكفل بحمام كسانة بالهاشمية كمركز سياحي.

- أما فيما يتعلق بالتأخر في الإنطلاق في تجسيد برنامج الهضاب العليا الذي يخص دائرتي سور الغزلان وبرج خريس، فإننا نسجل أن العملية لم تنطلق بعد رغم الأموال المسخرة لهذا الشأن في ميزانيتي قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وقانون المالية لسنة 2007.

وتبقى البلديات المعزولة في المنطقة المعنية تعاني من فقرها، في الوقت الذي قررت فيه الدولة وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، منذ أكثر من سنتين، إخراج مناطق الهضاب العليا من عزلتها بمنحها برنامجا خاصا.

أتمس من السيد رئيس الحكومة إيلاء العناية بهذا الإنشغال لتجسيد برنامج الهضاب العليا المسطر من جهة، وكذا تطبيق التخفيضات المقررة في هذا الإطار لتشجيع الإستثمار في مناطق الهضاب العليا وبعثه بصفة عامة من جهة أخرى.

أما فيما يخص التنمية في البلديات النائية والفقيرة، فأذكر على سبيل المثال بلدية عين العلوي بدائرة عين بسام التي تعاني التأخر، رغم موقعها الاستراتيجي، مع العلم أنها كانت على رأس بلديات ولاية البويرة في التصويت على برنامج فخامة رئيس الجمهورية في 08 أبريل 2004 بنسبة 95٪، فهي تستحق أسط الإهتمام، بتزويدها بالغاز الطبيعي الذي بقيت محرومة منه لوحدها في المنطقة، كما تستحق أن تتخلص من البناء القصديري الذي يشوه وجهها العمراني.

إن هذه الوضعية المزرية تعيشها بلديات نائية أخرى عديدة كبلدية الخبوزية التي بسبب عزلتها، تفتقر إلى أدنى ظروف المعيشة، خاصة في المجال الصحي.

أحييكم تحية طيبة مباركة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

إن مناقشة مشروع برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية المعروض للنقاش والإثراء والمصادقة في أول جلسة عملية لمجلسنا الموقر، برنامج شامل استوعب جل المشكلات والمشاريع ذات الأبعاد الكبرى، ويمكن القول إن الحكومة قد انتقلت نقلة نوعية من برنامج العموميات إلى برنامج أشمل وأحسن، هذا أولا،

ثانيا، إن الحكومة رغم اجتهادها في إعداد مشروع هذا البرنامج، إلا أنه لا يخلو من نقائص وملاحظات وثغرات، يمكن تداركها من خلال مرافعات السادة النواب، ومدخلاتهم، إذا كانت القناعة بأن هذه المداخلات ليست مجرد ترف فكري أو استهلاك للوقت من أجل تمرير مشروع هذا البرنامج بقدر ما هو استدراك النقص الموجود في البرنامج والتوازن المفقود في بعض أجزائه، وبذلك يتحقق الغرض ويحوز البرنامج على المصادقية التي ستحظى الحكومة بدعم ودفع من قبل السادة النواب للدخول في مرحلة الجهد والعمل والإنجاز، وهي المرحلة الأصعب التي تجعل الجميع يترقب، هل ستطبق الوعود المسطرة في هذا البرنامج كاملة غير منقوصة؟ وهذا ما يتمناه ويتطلع إليه الشعب الجزائري برمته.

ثالثا، جاء في الصفحة 5 من هذا البرنامج "تطوير النقل الجوي"، إن مطار الأغواط الدولي معطل منذ انهيار الخطوط الجوية "الخليفة"، حيث أصبح مطارا موسميا لنقل الحجاج فقط، فالطلب ملح من السلطة المحلية وسكان المنطقة بضرورة تشغيل هذا المطار ولو برحلات العبور أسبوعيا.

رابعا، تحديث السكك الحديدية وتكثيفها، ونذكر على الخصوص مشروع حلقة السكة الحديدية شمال - جنوب المسجل مؤخرا والذي يتوقف عند ولاية الجلفة ثم يقفز قفزة عجيبة إلى ولاية ورقلة من جهة الجنوب الشرقي لتتحذف ولايتي الأغواط وغرداية من الإستفادة من هذا المشروع الهام، الأمر الذي يترك سكان هاتين الولايتين يتساءلون عن السبب الذي يقصي ولاية الأغواط التي بها القطب الصناعي الكبير بحاسي رمل وولاية غرداية التي بها قطب تجاري هام، هذا من جهة،

أتمس من السلطات المعنية إعطاء الأهمية اللازمة لتنمية البلديات النائية الفقيرة، في إطار برنامج التنمية المقرر من قبل الدولة.

أما فيما يخص محو آثار مخلفات الإستعمار في بلدية المقراني بدائرة سوق الخميس، فالأمر يتعلق بمحتشدين أقيما في عهد الاستعمار ومازالا إلى يومنا هذا.

إن سكان هذين المحتشدين الكائنين ببلدية المقراني بولاية البويرة يناشدون الحكومة لإخراجهم من هذه الوضعية التي فرضها الإستعمار عليهم والتي لم يتخلصوا منها، مع العلم أن هذه الوضعية لا تعكس تماما إسم البلدية "المقراني" وما أدراك ما المقراني، علما أن سكان هذه البلدية صوتوا بنسبة 93٪ على برنامج السيد رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص السياحة الداخلية، فيهدف برنامج الحكومة فيه، إلى تشجيع السياحة الحومية، وهنا أتمس من الوزارة المعنية التكفل بحمام كسانة بدائرة الهاشمية، هذا الحمام الذي يعرف منذ القدم بمنبعه المائي المعدني الساخن طبيعيا المزود بالفسفور، والواقع وسط سلسلة جبلية تكسوها غابات الصنوبر الحلبي الكثيفة، مما يؤهلها أن تكون منطقة للسياحة والاستجمام.

ختاما، أتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة وطاقمكم النجاح في مهمتكم والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا للسيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة إلى السيد عزيز الحاج الطيب، يليه السيد سليمان سداوي، فليتنفضل.

السيد الحاج الطيب عزيز : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الحضور الكرام.

إن مصير التجربة الديمقراطية في الجزائر مرهون بمدى توفر الشروط الملائمة والظروف المناسبة التي تساعد على النمو والإستمرار، وتمنحها فرصة العطاء والإثمار.

- ضرورة الإلتزام بنصوص الدستور خاصة المبادئ الكبرى المعروفة التي يركز عليها النظام الديمقراطي كمبدأ الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة، وضمان الحريات، إلا أن التجارب والممارسات...

الرئيس : شكرا، للسيد عزيز الحاج الطيب، وأحيل الكلمة إلى السيد سليمان سداوي، ويليهِ السيد الهادي درالي، فليتنفضل.

السيد سليمان سداوي : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

سلام الله عليكم وبعد،

أستهل مداخلتني بالآتي :

1- بخصوص المجال الفلاحي بولاية النعامة، باعتباري ممثلا لهذه الولاية :

يؤخذ على برنامج الحكومة هذا، رغم الجهود المبذولة بشأنه، أنه لم يتطرق بوضوح إلى القطاع الفلاحي الذي مازال يعاني.

فعلى سبيل المثال نجد فلاحي الولاية، خاصة ببلديات عين الصفراء وتيوت وسفيسيفة وحتى مفرار وبلديات أخرى لم يتلقوا المساعدة في الحصول على البيوت البلاستيكية، حينما كان تدعيم الدولة يقدر بنسبة 50٪ و 100٪ في سنة 2003، بحجة أن المنطقة هي منطقة زوايع رملية، بينما هناك مناطق أخرى بالجنوب الصحراوي نجحت بها البيوت البلاستيكية ومنها أدرار وسكرة، ثم أن الرياح لها ما يقلل من أضرارها وهو ما يعرف "بكسر الرياح" أو بصفة مبسطة إحاطة المنطقة الفلاحية بالأشجار لمنع قوة الرياح من تخريب البيوت والمحاصيل، هذه البيوت ستسمح للفلاحين من إنتاج الخضر التي لا توجد بالمنطقة إلا مرة في السنة على سبيل الحصر لا الذكر، كما أن فلاحي المنطقة خاصة بعين الصفراء وما جاورها من بلديات يعتمدون على

ومن جهة أخرى، فإن المطالبة ملحة من قبل سكان الولايتين للإستفادة من هذا المشروع الذي أكد عليه برنامج فخامة رئيس الجمهورية في عمومهِ بأن مشروع حلقة السكك الحديدية سيمتد عبر الجنوب.

خامسا، جاء في الصفحة 27 من البرنامج، أن هناك أحكاما تنظيمية ستطبق على المناطق ذات المخاطر الكبرى مثل حاسي مسعود وحاسي رمل وغيرهما، وأن هناك عناية خاصة لإنجاز المدينة الجديدة بحاسي مسعود ولم تذكر المدينة الجديدة بليل بحاسي رمل، هذه البلدية التي عرف سكانها الأصليين إجحافا كبيرا وتجاوزا صارخا من عدة نواحي، فقرار منع البناء الذي شمل تجمع حاسي رمل وتجمع بوزير، تجمع المدينة الجديدة بليل وتجمع تليفيت، وترجع حيثيات هذا القرار إلى المرسوم التنفيذي رقم 476-2005، الذي يؤكد أن بلدية حاسي رمل منطقة ذات أخطار كبرى، هذا المرسوم الذي تقرر دون الرجوع، أو حتى إستشارة السلطة المحلية، عكس ما وقع في اتخاذ القرار المتعلق بحاسي مسعود، والعناية الخاصة التي حظي بها لبناء مدينة جديدة.

السيد الرئيس،

أين المساواة في الحقوق؟ وأين هو مصير المشاريع المعطلة بحاسي رمل؟ لذلك نطالب برفع الحضر على البناء وبناء المدينة الجديدة ببلييل.

سادسا: جاء في مقدمة البرنامج في الصفحة 4، أن الجزائر اعتمدت بصفة نهائية خيار نظام التعددية، تعميق المسار الديمقراطي، ضمان الحريات الفردية والجماعية وحرية التعبير المكرسة دستوريا.

هذا الكلام جميل، إلا أن الواقع يؤكد تراجعا كبيرا فيما يتعلق بضمان الحريات الفردية وحرية التعبير وكذا تعميق المسار الديمقراطي وتعزيزه، خاصة في الإنتخابات التشريعية الأخيرة التي كانت فيها نسبة المشاركة ضعيفة جدا، وكانت التجاوزات فيها مفضوحة إلى درجة الرجوع إلى بدايات الديمقراطية، الأمر الذي يؤكد أن أزمنا الحاضرة هي أزمة نظام تعمد الإبقاء على الشرعية المعطوبة وعجز منذ البداية عن بناء الشرعية على أسس سليمة وواضحة وعصرية.

يتخبط فيها القطاع، ويكمن في قلة سيارات الإسعاف وإن وجدت فلا بد من ميكانيكي يرافقها ببلدية العين الصفراء وهذا هو الواقع المعيش! ناهيك على تجهيزات أخرى خصصت لها أغلفة مالية رصدتها الحكومة إلا أن المسيرين المحليين تباطؤوا في التسيير مما أدى إلى تراكم المشاكل، حيث تعطل ملف اقتناء سيارات الإسعاف والشاحنات والمجمع الجراحي.

كما نطالب بإضافة باب خاص بتأثيث منازل الأخصائيين إلى ميزانية المستشفى أو إلى الولاية، لأن هذا الأمر أحدث لنا مشاكل لسنوات عديدة، مما أدى إلى عزوف الأطباء الأخصائيين عن البقاء مثلا ببلدية عين الصفراء بحجة عدم التكفل بهم وإن كان الحال اليوم يطمئن.

4- قطاع السياحة :

يعاب في نظرنا على برنامج الحكومة أنه لم يتطرق في مجال السياحة لاسيما السياحة المنتجة إلى ولاية النعامة، خاصة ببلديات تيبوت وسفيسيفة ومقارار، فمثلا بلدية تيبوت تزخر بإمكانيات سياحية هائلة مثل الصخور المنقوشة (أكثر من 54 محطة) وأول حجرة منقوشة اكتشفت في العالم كانت في 1847/04/24، كما يوجد بها قصر من أقدم القصور في عالم القصور الصحراوية، يفوق تاريخه 9 قرون وقصر أولاد لحلاف يفوق تاريخه 14 قرن، وبها أول واحة في الشمال الصحراوي وأقدم سد في افريقيا وغابة متحجرة يفوق عمرها 175 مليون سنة وعليه...

الرئيس : شكرا للسيد سليمان سعداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد الهادي درالي، يليه السيد رابح قسوم، فليتفضل.

السيد الهادي درالي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة الإعلاميين.

الفلاحة والماشية. لذلك لا بد أن يكون لهم مكان يسمح لهم بتخزين وتبريد وتسويق منتجاتهم، ثم نطالب بخصوص الدعم الفلاحي، الذي نتمنى أن تجد الحكومة آليات حقيقية له، وأن يوجه للفلاح أساسا، وإلا كيف نفسر ارتفاع أسعار البطاطا والطماطم، هل هذا الدعم موجه لرفع الإنتاج وديمومته أو لرفع البرنسة و "التجار الفجار" حتى لا أقول كلاما آخر!؟.

2- تربية المواشي والأبقار :

إنه من المعروف أن ولاية النعامة مرورا ببلديات لبيوض، مشرية، القصدير، بن عمار، عين بن خليل، عين الصفراء، سفيسيفة، جنين بورزق، وتيبوت تصنف المواشي فيها في المرتبة الثانية بعد البترول، بحيث أن أغلب سكان المنطقة يعيشون من خير هذه الثروة، إلا أننا لم نلاحظ في هذا البرنامج أهمية لمعالجة المشكلة والتي تمنينا أن تعير لها الإهتمام.

أما مطالبنا فتتمثل في الآتي :

- تدعيم الممولين بصفة مباشرة من أجل إقتناء رؤوس الماشية.
- تدعيم الأعلاف للحفاظ على الثروة الحيوانية.
- حماية المناطق المتدهورة من أجل الإستراحة واسترجاع الغطاء النباتي.

وبهذا نظن أننا سننور الحكومة إذا عملت بمطالبنا، إذ ستريح هؤلاء مربّي الماشية من عامل الجفاف وغلاء الأعلاف وتراجع الموالين وهجرتهم نحو المدن ووضع حد للمضار بين الذين يقترضون من الدولة لاستيراد اللحوم ولم يغيروا من الأمر شيئا، بل ازدادت معاناة مربّي الماشية.

إن تربية الأبقار، هي الأخرى مثل المواشي، حيث تقلصت بوتيرة كبيرة وعليه، فإن المربين يطالبون الحكومة بمدهم يد المساعدة لاقتناء رؤوس بقر الحلوب، ومما سبق ذكره، فإن منطقتنا (ولاية النعامة) إذا ما تحسنت بها الأحوال من خلال ما سبق ذكره، فإننا نستطيع إنجاز مصانع لها صلة بالثروة الحيوانية مثل الحليب ومشتقاته وصناعة الأحذية لتوفير الجلود والصوف.

3- قطاع الصحة والسكان :

في هذا الصدد، وظفت الحكومة أموالا وحلت مشكلة الأطباء الأخصائيين إلى حد كبير، إلا أنه ثمة مشاكل تسيير محلية

أخواتي، إخواني خصصت مداخلتي هذه لأهم قطاع وهو القطاع الفلاحي.

في الأخير، سيدي رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، أخواتي إخواني الوزراء، زميلاتي زملائي النواي، أخواتي أخواني في الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد الهادي درالي، أحيل الكلمة إلى السيد رابح فسوم، ويليه السيد رمضان تعزيت، فليتفضل.

السيد رابح فسوم : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر.

سيدي رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

بادئ ذي بدء، أهنيء السيد رئيس الحكومة بمناسبة تجديد الثقة في شخصه من قبل السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره خدمة للبلاد والعباد.

أهنيء السيدات والسادة الوزراء المشكلين لحكومتمكم وأتمنى لهم النجاح في مهامهم، كما لا يفوتني التنويه بالدور الفعال والجهود الجبارة المبذولة من قبل وزارة الداخلية لتسهيل العملية الانتخابية الأخيرة وإنجاحها، وأخص بالذكر دور السلطات المحلية بولاية البلدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل سكان ولاية البلدة الذين انتخبوا قائمة حزب جبهة التحرير الوطني وأتمنى أن نكون عند حسن ظنهم في نقل انشغالاتهم وقضاياهم، فنحن مسؤولون أمام الله وأمام الشعب الذي منحنا ثقته وأمام الحزب.

سيدي الرئيس،

سينصب تدخلي علي ثلاث محاور :

1- إصلاح المنظومة التربوية.

2- الفلاحة.

3- المجال الاقتصادي.

إن أهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي يستدعي إعادة النظر في تنظيمه وتسييره، نظرا إلى الإمتداد التاريخي لهذه الأرض التي كانت ملكا لكل الجزائريين، حيث كانت كل عائلة لها ممتلكاتها من الأراضي وتم مصادرة هذه الأملاك من قبل الاحتلال الفرنسي إلى غاية الاستقلال وبعده سير القطاع من قبل الدولة في إطار نظام معروف إلى غاية سنة 1988، عندما بدأت مؤشرات النظام العالمي الجديد وإملاءاته على مختلف الدول ونحن لم نكن بمعزل عن التأثيرات، حيث وزعت الدولة الأراضي الفلاحية، وكانت مبادرة طيبة منها من أجل خدمة الأرض وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن المستفيدين لم يكونوا في مستوى طموح الدولة فبادروا بالتنازل العشوائي لغير صالح الفلاحة، مما قلص من مساحات، الأراضي الزراعية، لذا نرى الجبهة الوطنية الجزائرية أن مستقبل الحفاظ على الأراضي الفلاحية مرهون بعملية الإيجار في إطار القانون الذي يحدد دفتر الشروط بين الطرفين، ويكون أن الإيجار يعقد رسمي من 33 إلى 66 وإلى 99 سنة كما هو معمول به في سائر الدول، تحديد المساحات المخصصة للإيجار، حسب المناطق ونوعية التربة بأسعار معقولة وفتح الباب أمام كل الفلاحين والشباب الراغب في الإستثمار في القطاع الزراعي لامتناس البطالة بنسبة 80٪ من سكان المناطق الريفية، تحديد المساحات المخصصة للزراعة.

في الشريط الساحلي بـ 3 هكتارات إلى 10 هكتارات وفي الهضاب والمناطق الداخلية من 10 هكتارات إلى 150 هكتار، حسب طبيعة الأرض وهذا ما يشجع على فتح باب الإستثمار إلى كل الراغبين في خدمة الأرض من الشعب الجزائري والمستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى إحداث مناصب شغل دائمة وموسمية، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي على أن تصب مداخيل الكراء في خزينة الدولة لتوظيف في مختلف دعم الشبكات الإجتماعية بتعددتها وتنوعها. إن دور الدولة في القطاع يتجسد في تدعيم الزراعة النادرة ذات الإستهلاك الواسع مثل أشجار الزيتون وأشجار الحمضيات والكروم بأنواعها والخروب الذي به مادة لا يستهان بها وزراعة الحبوب والغلل الموسمية، إن تدعيم الدولة سيقدم من قبل لجنة فلاحية متكونة من فلاحين ناجحين ذوي خبرة ميدانية بالتنسيق مع مديرية الفلاحة على مستوى كل ولاية، هدفها المراقبة وتقييم المحاصيل الزراعية حسب النوعية والكمية، منح تحفيزات على شكل مكافآت مالية رمزية لكل فلاح حقق منتوجا كميًا ونوعيًا.

المثال مصنع الإسمنت بمفتاح، الذي يحقق سنويا أرباحا تفوق 14 مليار سنتيم.

وفي نهاية القول أصرح لكم بكل صدق بأن البرنامج شامل وطموح وجدير بالتكفل بمعالجة القضايا المطروحة.

فبارك الله فيكم وسدد مسعاكم خدمة للبلاد والعباد والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد رابح قسوم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد رمضان تعزيت ويتبعه السيد محمد قيجي.

السيد رمضان تعزيت : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

مساء الخير.

يفتح نشاط الفترة التشريعية السادسة بمناسبة برنامج الحكومة وفي ظرف سياسي تميزه على المستوى الدولي، عدة قضايا خانقة للشعوب، حيث تتزايد المخاطر على الأمم جراء التهجمات ضد كل المكاسب الانسانية.

فعلا، من ينكر أن السلام العالمي مهدد اليوم بما يسمى العولمة أو الشمولية، ذلك النظام العالمي المتعفن؟

من يمكنه الانكار اليوم أن هذا النظام يسبب تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ويحدث مخاطر تهدد كيان الشعوب في أمريكا، وأوروبا، وآسيا، وإفريقيا.

إن العديد من شعوب المعمورة أصبح يواجه خطر الإبادة في العشرية الأخيرة، خاصة في لبنان، وفلسطين، والعراق، وأفغانستان، وحسب اعتقادنا في حزب العمال ومن خلال هذه الأمثلة أنه أصبح المصير الذي ينتظر الأمم . إذا لم يكن هناك منعرج إيجابي على المستوى الدولي والوطني.

إن دراسة برنامج الحكومة بدقة وتمعن يبعث على التفاؤل والاطمئنان من حيث الأهداف والمبادئ، والانسجام وترتيب الأولويات، حيث تظهر من خلاله الإرادة القوية للحكومة للتكفل بانشغالات المواطن.

سيدي الرئيس،

إن مستقبل البلاد مرتبط حتما بمستقبل الأجيال ومستقبل هؤلاء مرتبط بنوعية المنظومة التربوية، وهنا نلمس نية الحكومة وإرادتها بالمضي قدما في الإصلاحات التي باشرتها لأجل تحسين نوعية التعليم، ومردودية المنظومة التربوية، وقد كرس مشروع إصلاح المنظومة التربوية تدابير أساسية هي :

1- الإصلاح البيداغوجي،

2- تكوين المدرسين.

3- إعادة تنظيم المنظومة التربوية.

4- توسيع ممارسة الرياضة والتربية البدنية طبقا للقانون المتعلق بها.

إننا نرحب بما تم إقراره، ونباركه، ولكننا نعتقد أنه أغفل جانبا يعد حجر الزاوية بالنسبة إلى نجاح عملية الإصلاحات هاته، ويتعلق الأمر بالوضعية الاجتماعية لعمال قطاع التربية ومع ذلك، فإننا ننتظر كل الخير من هاته الإصلاحات.

سيدي الرئيس،

يعد ما جاء في برنامج الحكومة في مجال الفلاحة كافيا وشاملا، فأتمنى أن يجسد على أرض الواقع، وهنا نود أن ننوه بضرورة وضع ميكانيزمات جدية تصب كلها في وجوب إستغلال الأراضي الفلاحية من قبل الأشخاص الذين منحت إياهم لتفادي كرائها كما هو معمول به حاليا، وهذا لتجنب إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وكذا استغلال المواطنين لبعضهم البعض.

سيدي الرئيس،

جاء في برنامج الحكومة أن إمتصاص البطالة يعد أولوية وطنية، وجاء أيضا أن الحكومة تنوي تعبئة كل جهاز الإنتاج العمومي منه والخاص بشكل واسع لأن ذلك يوفر قدرات عالية للنمو، وكذا مزايا معتبرة من أجل إنعاش تنمية الاقتصاد الوطني، وتوفير الظروف الكفيلة بتقليص بؤر الفقر، وهنا نسأل : هل تنوي الحكومة غلق المؤسسات الراححة؟ ونذكر على سبيل

لسنا وحدنا في هذا العالم، فكل التبريرات تستعمل اليوم من أجل الضغط على الدول، وكل المآسي الوطنية تستغل من أجل توظيفها لأغراض سياسية.

سيدي الرئيس،

كما تفضلتم عند تقديمكم برنامج الحكومة أن نسبة 70٪ من البطالين هم شباب، ونسبة 75٪ من الشعب الجزائري هم شباب أيضا يريدون العيش في بلادهم بكرامة.

إن الواقع للأسف يتناقض مع الأرقام التي سمعناها في حين الجميع يعلم أن مشكل البطالة، والفقر في بلادنا لا يعكس الأرقام التي سمعناها.

لقد سجلنا فعلا نوايا حسنة فيما يخص التكفل بهذه الآفة، حيث تفكر الحكومة في إعادة النظر مثلا في سياسة التشغيل الهش الذي عانى منه ملايين الشباب الجزائري. لكن هل هذا كاف في غياب تسطير سياسة واضحة؟

لقد سجلنا أيضا مشاريع كبرى عديدة في هذا البرنامج، خاصة منها المتعلقة بالمنشآت القاعدية، لكن الحاجة ماسة في كل الميادين، وتتطلب رؤية واضحة وخالية من التردد.

سيدي رئيس الحكومة،

إن رسالة الأمل التي اختتمتم بها تقديمكم للبرنامج بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري هي الإجراءات السياسية الهادفة :

أولا: إلى الحفاظ على قدرات البلاد الموجودة (المؤسسات العمومية والاعتماد على القدرات الوطنية مثلا).

ما المانع مثلا من إستغلال 5,2 مليار دولار فقط في إنقاذ مؤسساتنا من الهلاك، ومن ثمة إنقاذ حوالي 600.000 منصب شغل. بهذا نستطيع إعادة الأمل لمئات الآلاف من العمال وملايين الجزائريين فرغم كل الانعكاسات السلبية المنجزة عن التسيير المفوض أو عقد الامتياز، مازالت هذه السياسة المهتدة للسيادة الوطنية سارية المفعول في عدة قطاعات، وتهدد قطاعات أخرى نجت من هذه السياسة.

من يجهل اليوم أن هناك مخططات أجنبية تستهدف كل منطقتنا؟ كمخطط الشرق الأوسط الجديد، ومخطط الشرق الأوسط الكبير، والضغوطات الكبيرة المختلفة والمستعملة من أجل تكسير كل ما يتعلق بسيادة الأمم والشعوب.

هذا الوضع الرهيب ينعكس مباشرة على وطننا، حيث تؤثر هذه التداعيات على الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لوطننا، وهي تؤثر حتى على التوجه السياسي.

كانت الانتخابات التشريعية ليوم 17 ماي 2007، بمثابة إمتحان تاريخي للشعب، وللدولة، وكذا للأمة بأكملها، نظرا للظروف التي ستمنحها للمحاولات الهادفة إلى زعزعة استقرار الدولة بمناسبة ذلك الاقتراع.

وقد شاهدنا مثل هذا في مناسبات عديدة وفي شتى مناطق العالم. وبالفعل تأكدت مخاوفنا، حيث كانت المحاولات كثيرة ومختلفة سواء قبل الاقتراع، أو يوم الاقتراع، أو بعد الاقتراع، ورغم إفشالها فالخطر ما يزال قائما.

السيد الرئيس،

لقد درسنا في المجموعة البرلمانية لحزب العمال هذا البرنامج بكل المسؤولية التي يملئها علينا إحترام العهدة، وكذا الظروف الراهنة في بلادنا ومنطقتنا والتي أشرت إليها في بداية تدخلنا هذا.

لقد تسنى لكل واحد منا خلال الحملة الإنتخابية رؤية وسماع الصرخات التي كان يطلقها أغلبية الشعب الجزائري، حيث كان الشغل المشكل الخائق والرئيسي الذي طرح بالحاح.

إن هذه الآفة الاجتماعية التي تقتل الشباب ليست قدرا محتوما كما تبرهنه عدة تصحيحات واردة في برنامج الحكومة المقدم إلينا، والامتناع غير المسبوق في تاريخ الجزائر هو عبارة عن صرخة إغاثة وجهها الشباب إلى الحكومة الجزائرية لإيجاد حلول إستعجالية للوضع المتأزم.

في اعتقادنا أن هذه الصرخة الصامتة وهذا الصمت القاتل للحكومة يتطلب تقديم أجوبة مستعجلة قبل فوات الأوان، لأننا

كما أحيي بهذه المناسبة كل الذين صوتوا لصالح التجمع الوطني الديمقراطي في جميع الولايات وأخص بالذكر مواطني ولاية تيسمسيلت الكرماء الذين جددوا فينا الثقة لعهدنا ثانية والذين نعددهم بأن نسعى جاهدين لتمثيلهم أحسن تمثيل، والعمل بكل تفان وإخلاص لرفع انشغالاتهم للسلطات العليا في هذه البلاد.

سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
أيها الحضور،

نناقش اليوم برنامج الحكومة الجديدة أو بالأصح الحكومة القديمة المتجددة، التي لا يشذ برنامجها عن برنامج الحكومات السابقة المتعاقبة، بل هو إمتداد لها وتكملة لها ما دام المنبع واحد كما تعلمون جميعا، وهو برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي سعت هذه الحكومة أو تلك، كما قلنا إلى تجسيده وتنفيذه على أرض الواقع خاصة مع توفر كل الشروط اللازمة لانجازه بما في ذلك الغلاف المالي الرهيب الذي قارب 150 مليار دولار وهو ما يمثل ميزانيات عدة دول مجتمعة، وقد كان يكفي مثل هذا المبلغ الضخم لحل جميع مشاكل الجزائريين.

ومن هنا يحق لنا التساؤل عن الاسباب التي حالت ولا تزال تحول دون تمكين الجزائريين حتى من بعض الاحتياجات البدائية كالماء الشروب رغم كل البرامج الطموحة التي لا يسعنا إلا إستحسانها وتركيتها كلما إلتقينا تحت قبة هذا المجلس الموقر، ولكن المفارقة تكبر كلما نزلنا إلى الواقع الذي لا يزيدنا إلا أسى وألم على الوضع الصعب الذي تعيشه العديد من مناطق الجزائر سواء في المدن أو في الارياف والقرى، والدواوير التي لا يزال حلم بعضها ينحصر في الماء الشروب، فمثل هذه المتناقضات بين البرامج والواقع هي التي تحتم علينا مراجعة آليات التطبيق، وإعادة النظر فيها كلية فقد كنا في وقت من الأوقات نكبح مطالب المواطنين بحجة نقص الموارد المالية وقتلتها، و أولويات في إنجاز البرامج، أما اليوم فإن بعض مسؤولينا إبتكروا حججا أخرى تتعلق بقلّة ونقص وسائل الانجاز التي لا تسمح بإنجاز أبسط مشروع إلا بعد أشهر إن لم نقل بعد سنوات، وهو ما يرهن مصداقية الدولة ويضرب ثقة المواطنين في مسؤوليها وأعوانها المطالبين اليوم بتطبيق بيروقراطيتهم إلى الأبد، والتكفل الفوري بإنشغالات المواطنين خاصة في

لقد لاحظنا في البرنامج في بعض الأحيان أن إجراء إيجابيا ألغي بموجب إجراء سلبي.

لقد لاحظنا أيضا تناقضات في التوجه العام للإقتصاد المنتهج في هذا البرنامج، الأمر الذي يستدعي طرح الكثير من التساؤلات والانشغالات منها:

هل يمكن مواصلة الاتكال على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإعادة بناء بلادنا، أم أن هذا الأمر يعد ثانويا وإضافيا؟

سيدي الرئيس،
إن هذا الانشغال ليس إنشغالا حزبيا بل هو سؤال يطرح من قبل الجميع. وكل التوجهات السياسية وفي كل الأوطان.

هل يمكن القضاء على البطالة القاتلة دون تحديد أسبابها، وإحداث القطيعة مع الأسباب التي أدت إلى هذه النسبة الكارثية؟

إن الأرقام التي تفضلتم بالإدلاء بها أثناء تقديم البرنامج تؤكد مرة أخرى عدم التحكم فيها بدقة، هذا لأننا سمعنا مسؤولين آخرين أدلوا بأرقام مختلفة تماما عن تلك الأرقام التي تؤكد أن حل مشكل البطالة لا يأتي عن طريق الإستمرار في سياسة الخوصصة.

وماذا عن المؤسسات التي تم غلقها وهي حوالي 1500 مؤسسة ومثال ذلك أن مؤسسة تصبير السمك "السردين" بمدينة دلس الساحلية الواقعة بولاية بومرداس، ما تزال مغلقة رغم أنها مجهزة بكل المنشآت المطلوبة، في حين نسمع في كل مرة أن شباب هذه المدينة يغامر بحياته في عرض البحر للبحث عن العمل في بلدان أخرى ...

الرئيس : شكرا للسيد رمضان تعزيبت، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد قيجي، ويتبعه السيد جيلالي جلاطو.

السيد محمد قيجي : لسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الجزائريات والجزائريين الذين ساهموا بخروجهم لانتخابات يوم 17 ماي الفارط في تكريس التعددية والديمقراطية.

وشبكة الطرق، والهياكل الجوية والصحة والشباب... وغيره من الكلام الجميل.

ومع ذلك فإن الواقع لا يصدقه دائما، ما دام هناك آلاف الاطفال سواء في المدن أو الأرياف الذين بمجرد خروجهم من المدرسة يسارعون لحمل الدلاء بحثا عن الماء، إن آلاف العائلات لا تزال حتى يومنا هذا توقد الشموع بدل المصابيح الكهربائية حيث لا تزال أحياء بكاملها وفي كبريات المدن غير متصلة بشبكة الكهرباء، وآلاف المرضى في الأرياف لا يجدون حتى الممرض الذي يضع لهم الحقن وليس الطبيب الذي يفحصهم وذلك بسبب نقص التغطية الطبية في هذه الأرياف، وتوجد أيضا مئات البلديات والتجمعات السكانية تنتظر وصول الغاز الطبيعي منذ مدة، لكنه لم يصل حتى الآن، وهنا أود أن أسوق مثلا يتعلق ببعض بلديات ولاية تسمسيلت وهي الأزهرية، بوقايد، وبرج بونعامة، تملاحت، ولرجام، وعمارتي التي تقع على الطريق الوطني رقم 19، والتي إستفادت منذ مدة من مشروع غاز المدينة على أن يصلها من ولاية الشلف، لكن تاريخ إنطلاق هذا المشروع يبقى في علم الغيب، الأمر الذي يدفع بمواطني هذه البلديات اليوم للتساؤل عن التاريخ الحقيقي لبداية تحقيق حلمهم.

أعود لمشروع برنامج الحكومة في شقه الاقتصادي، إذ نبارك ما جاء به في الصفحة 17 بخصوص خارطة طريق إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، وكل ما نتمناه ألا لا يكون مصير خارطة طريق إصلاح المنظومة المصرفية، والمالية، مثل مصير خارطة طريق الشرق الأوسط.. خاصة إذا علمنا أن منظومتنا المصرفية، والمالية صارت أكثر تعقيدا من أزمة الشرط الأوسط ذاتها، خاصة مع التفجيرات التي صرنا نسمعها من يوم لآخر، في هذا البنك أو ذاك والنتيجة ضياع مزيد من المال العام، فضلا عما يلحق بسمعتنا على المستوى الدولي، ونحن نستعد لشراكات إقليمية متعددة، كل ذلك في وقت عجزت فيه هذه البنوك عن مواكبة التحولات التي تشهدها البلاد بعد أن قطعت أشواطاً في مشوار اقتصاد السوق.

إن برنامج الحكومة هذا أشار أيضا في صفحته 42 و43 إلى ضرورة مواصلة الجهود في مجال التنمية الفلاحية التي خصصت لها الدولة خلال السنوات الست الأخيرة حوالي 400 مليار

مثل هذه المرحلة التي تتدفق فيها علينا عائدات البترول دون أن نكلف أنفسنا عناء إستغلالها وإستثمارها، إستعدادا منا لمرحلة ما بعدالبترول التي أصبحت وشيكة، لأنه حسب إعتقادي الشخصي لا يكفي الاستغلال السياسي المفرط لهذه العائدات، بقدر ما يجب إستغلالها في التنمية الاقتصادية الدؤوية والمستدامة، كما جاء في مقدمة برنامج الحكومة الذي بين أيدنا في صفحته الرابعة حين لم يكتف بالالتزام بضرورة التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين، ولكنه ذهب إلى حد توفير الظروف المواتية لرفاهيتهم، ورغم أنني على يقين أن الحديث عن دولة الرفاه لم يحن وقته بعد، إلا أنني أعتقد جازما أن حل المشاكل الأساسية للمواطنين بات من أولوية الأولويات هذه الحكومة التي كنا نتمنى أن يشير برنامجها الذي ناقشه اليوم صراحة إلى آليات ومكانيزمات الحلول الاجرائية المباشرة لهذه المشاكل، بداية بمشكل السكن، حيث جاء في هذا البرنامج (الصفحة 47) رغبة الحكومة في رفع نسبة شغل المسكن الواحد إلى خمسة (05) أفراد مع مطلع عام 2009 بعد أن كانت تقدر هذه النسبة بـ 5,79٪ سنة 1999، ورغم أن الوصول إلى هذا المبتغى ليس مقياسا من مقياس الرفاه إلا أنه في نظرنا مقبول بالقياس إلى الوضعية الحالية، والتي تؤثر لأزمة حقيقية في هذا المجال، وبلغت الأرقام فإن تحقيق هذه النسبة معناه عمليا إنجاز حوالي مليون و800 ألف سكن في الفترة المذكورة (أي الممتدة ما بين 1999 و2009).

لكن السؤال الأول المطروح يتعلق بنوعية هذه السكنات، وسعتها فبغض النظر عن المسخ الذي طال الهوية العمرانية لعدد الولايات فإننا نؤكد أن الاستمرار في إنجاز سكنات من غرفتين لن يزيد المشكل إلا تعقيدا، كما أننا كنا نتمنى أن يشير هذا البرنامج إلى الأرقام الخاصة بالوضعية الحالية لمشروع إنجاز مليون سكن الذي جاء به برنامج فخامة الرئيس، لنعرف مدى التقدم أو التأخر المسجل، وليس الاكتفاء بحصيلة 2006 فقط.

خاصة وأن مشروع البرنامجين التكميليين (الجنوب، والهضاب) لا يزالان يراوحان مكانهما في أغلبية الولايات المعنية تطرق البرنامج أيضا في صفحته 12 إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال تحسين الربط بشبكة المياه اصالحة للشرب وشبكات التطهير والتزود بالكهرباء، والغاز الطبيعي،

وقد تعرض لتلاعبات إدارية رهيبية، ولدي ملف خاص بهذه القضية، سيدي رئيس الحكومة.

كما ذكر مشروع البرنامج تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي يعاني فيه المستثمر الجزائري الحلقة المفرغة للجماعات المحلية، فهو يعاني الابتزاز في كل حلقة يمر بها من الحلقات الإدارية التي يمر بها مرغما على تطبيق المقولة "دعه يدفع ، دعه يمر" عوضا عن دعه يعمل دعه يمر.

ما هو النموذج الاقتصادي المطبق في الجزائر؟ فمنذ التوقف عن العمل بنموذج الصناعات المصنعة في عهد السبعينيات والثمانينات لم تتمكن من معرفة النموذج الذي أستبدل به ، وما هي خصائص هذا النموذج ؟

كما نرى تناقضا وتذبذبا في السياسات الاقتصادية المنتهجة والمعتمدة في هذا البرنامج، فتارة تعتمد على حرية المبادرة وإقتصاد السوق وتارة أخرى تعتمد على تدعيم المؤسسات الاقتصادية العمومية الفاشلة عن طريق تطهيرها على حساب ميزانية الدولة وعلى حساب برامج الاستثمار، علي غرار ما تم القيام به في نهاية التسعينيات حيث خصصت حوالي 1100مليار دج لتطهير المؤسسات العمومية وبدون نتيجة.

بالنسبة إلى اصلاح وتطوير المالية والجباية المحلية، فإن هذا الموضوع تم التطرق إليه منذ أكثر من عشر سنوات ولكن بدون نتيجة؟ ففي كل برامج الحكومات يتم التطرق إلى هذه الاصلاحات ولكن لم نر أثرا لها؟ فمتى يتم ذلك؟

فمنذ أكثر من عشر سنوات وكل برامج الحكومات المتعاقبة تتناول مختلف الإصلاحات: إصلاح المنظومات المصرفية والجباية والجمركية والتربوية، إلى غير ذلك ولكن وللأسف الشديد لم نر أي أثر لهذه الإصلاحات؟ نفس الشيء بالنسبة إلى قانون الإطار المتعلق بقوانين المالية الذي لم يعدل منذ أكثر من 23 سنة.

وفي إطار تهيئة الإقليم ما زال فوضى البناء قائما، حيث أن الجماعات المحلية لا تقوم بدورها كما ينبغي فتغض الطرف عن

دينار، أي 40 ألف مليار سنتيم، ومع ذلك فإن هذا المبلغ الرهيب لم يشفع للمواطن كي يشتري سلعة أكثر أستهلاكا، وأعني بذلك البطاطا بمبلغ أقل من 70 دج، وربما يشتري غدا البصل بأكثر من 100 دج.

الرئيس : شكرا للسيد محمد قيجي، وأحيل الكلمة إلى السيد جيلالي جلاطو ويتبعه السيد إبراهيم مسعي .

السيد جيلالي جلاطو : لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الافاضل،
السلام عليكم.

أولا: الشق الخاص بالإصلاحات الاقتصادية.

ما دمنا في بداية العهدة فإننا نتمنى أن يتناول برنامج الحكومة الوضعية الاقتصادية الحالية بالجزائر بشكل مختصر من خلال تقديم عرض عن قيم المجمعات الاقتصادية الكلية مدعم بالأرقام حتى يتسنى لنا متابعة تطورها، وكذا القيم تنبؤية والتوقعات لهذه المؤشرات عند نهاية تنفيذ البرنامج، حيث نلاحظ مثلا عدم الإنسجام في مدة البرنامج قصير المدى أو متوسط المدى من قطاع إلى آخر، وهذا دليل على أن برنامج الحكومة هو عبارة عن أفكار جمعت من مختلف القطاعات وألصقت لتشكيل برنامجا للحكومة، مما أدى إلى غموض في المنهجية، والأهداف والآليات فتارة أعتبرت الأهداف آليات، وتارة أخرى اعتبرت الآليات أهداف.

إن العائق الرئيسي للتنمية في الجزائر هو الجماعات المحلية من حيث العنصر البشري والصلاحيات والامكانيات، فالمطلوب السيد رئيس الحكومة، إصلاح جذري للجماعات المحلية وفي أقرب وقت ممكن إذا أردنا إنطلاقة فعلية للتنمية، فأغلب المشاريع الاستثمارية الهامة تواجه عراقيل وحواجز بيروقراطية لا نهاية لها من قبل الادارة ومثال ذلك ، عرقلة مشروع محجرة الشبلي بولاية البليدة بالرغم من حصول صاحبها على الرخصة من وزارة الطاقة والمناجم بتاريخ 2004/10/17 إثر مناقصة وطنية ودولية ولكن لم يتحصل على قطعة أرض لإقامة آلياته،

سيدي رئيس الحكومة،

لا بد من إيلاء اهتمام خاص لولاية البلدية لأنها عانت حوالي 12 سنة الارهاب.

كذلك هناك مشكل آخر يتعلق بتعيين سعر الخدمات الطبية، حيث أن المواطن الذي يقوم بإجراء تصوير بالأشعة "راديو" أو "سكانير" بمبلغ 4000 دج لا يعوضه صندوق الضمان الاجتماعي سوى مبلغ 200 دج أو 300 دج فقط وهذا يعد عيبا وعارا في وقتنا الحالي.

بخصوص تعويض المواطنين الذين يتم نزع ملكيتهم في إطار إنجاز الطريق السيار شرق - غرب، نطالب أن يكون التعويض موافقا لسعر السوق، وليس للسعر المحدد في الجداول المعدة من قبل الإدارة، فهناك عدة عائلات من بلدية وادي جر بولاية البلدية ما تزال تعاني منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 من هذا، وعليه نطلب من السيد رئيس الحكومة تعويض هذه العائلات وشكرا لكم والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد جيلالي جلاطو، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم مسعي (غائب) أحيل الكلمة إذن إلى السيد امحمد بوعزارة.

السيد امحمد بوعزارة : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

لا يسعني في بداية تدخلتي هذا إلا أن أهنئكم ، السيد رئيس الحكومة، وطاقم حكومتكم على الثقة التي وضعت فيكم مجددا من قبل فخامة رئيس الجمهورية، كما أهنئكم على هذا البرنامج الذي ندعو كافة أعوان الدولة وإطاراتها وكذا المنتخبين إلى السعي إلى تطبيقه في الميدان لصالح الأمة.

ينصب تدخلتي على مجموعة من النقاط.

أولها / مشكلة الماء.

الكثير من التجاوزات على حساب الأراضي الصالحة للزراعة. كما أن البناءات الجديدة في إطار البيع بالإيجار (ADL) وغيرها ما زالت تتناثر هنا وهناك، رغم وجود قانون يتعلق بالمدن الجديدة.

فرغم أننا في العهدة البرلمانية الثالثة في إطار التعددية ما زال برنامج الحكومة يعتمد على المراحل الانتقالية في مجالات متعددة.

التعليم العالي والبحث العلمي :

يذكر برنامج الحكومة في الصفحة 57 القانون الأساسي الخاص بالأستاذ والباحث الجامعي بإحتشام، علما أن هذا الكلام تردد منذ أكثر من عشر سنوات ولكن بدون نتيجة، رغم الاحتجاجات والإضرابات والتوقفات عن الدراسة في كل سنة جامعية، علما أن قوانين أساسية لفئات مهنية عديدة من المجتمع تم إصدارها وتطبيقها، فمتى يطلق سراح القانون الأساسي للأستاذ والباحث الجامعي؟

كذلك لاحظنا التمييز في الشهادات، فمثلا خريجي المدرسة الوطنية للإدارة أو معهد الاقتصاد في أي جامعة جزائرية لهم نفس التكوين، والمحتوى، وكذا نفس الاساتذة، ولكن المتخرج من المدرسة الوطنية للإدارة يرقى مباشرة منذ البداية إلى رتبة (Administrateur) أما الآخر فيبقى لمدة عشر سنوات دون ترقية، فلماذا هذا التمييز؟

سيدي رئيس الحكومة،

تكلمتم على (1200.000) قفة رمضان إلا أن المجتمع لا يبحث عن قفة رمضان بقدر ما يبحث عن مناصب شغل، فالشباب يبحث عن 1200.000 منصب شغل، بحيث تكفل رؤساء البلديات بتوزيع قفة رمضان بدلا من تكفلهم بمتابعة برامج التنمية، نتمنى توفير مناصب الشغل للشباب بدلا من توزيع قفة رمضان.

كذلك في ولاية البلدية ما تزال شبكة توزيع وصرف المياه غير موجودة لحد الآن وإن كان من المفروض ألا نتكلم على هذا الموضوع، لأنها تعد من الأمور المفروغ منها، لكن لا بد من ذلك.

رابعاً/ تدعيم الموالين:

لقد صرفت الدولة منذ فجر الاستقلال الملايير على الفلاحين وهم يستحقون ذلك، ولكنها لم تعط للموالين وأصحاب المواشي عناية كبيرة ولهذا فقد حملني العديد من هؤلاء الموالين رسالة ملحة إليكم سيدي رئيس الحكومة لتنظروا إلى هذه الفئة بما تستحق من العناية والاهتمام.

خامساً/ مشكلة التصحر:

إنني سعيد أن تكون الجزائر وراء مبادرة إنشاء مؤسسة صحاري العالم، وسعيد بالنشاط المكثف الذي يقوم به أخونا السيد الشريف رحمان في إطار هذه المؤسسة والتي تضاف إلى أعبائه ومهامه الحكومية العديدة، ولكنني مع هذا ما زلت عند رأيي منذ الصيحة التي أطلقتها في بداية الثمانينات على أمواج الإذاعة الوطنية وعبر الصحافة الوطنية أنذاك بشأن خطر التصحر القادم إلى الشمال، ورجائي أن يدقق خبراءنا في أنجع السبل المستقبلية التي تجعل المسؤولين يحدون، على الأقل، من آثار هذا الخطر حتى لا تصبح - بعد عشرات قليلة - عاصمتنا البيضاء الخضراء، عاصمة صحراوية دون منازع.

سادساً: محاربة الرشوة:

لقد تضمن البرنامج إشارات ذات مغزى عميق لمحاربة الرشوة، ولذلك، وإلى جانب القانون الصادر بهذا الشأن وكذا الإجراءات الردعية التي نلاحظها في الميدان، أطلب بتأسيس ثقافة قانونية وأخلاقية تحارب هذا الداء الفتاك، الذي لا يهدد الاقتصاد الوطني فحسب، وإنما قد ينخر بفعل العدوى وانشاره السريع والفتاك، حتى النفوس البشرية السليمة.

سابعاً/ الاتصال:

دعوت منذ أعوام ومن على هذا المنبر بالذات، لضرورة بعث أكثر من قناة تلفزيونية متخصصة، حيث يشب اليوم تعدد القنوات عبر العالم، وكثرة تخصصها، أن مجتمعنا مثله مثل المجتمعات الأخرى في حاجة ماسة إلى أكثر من قناة تجعل من كل شريحة من المجتمع ترتبط بالوطن، وبثقافة الوطن، وقيم الوطن وتاريخه، وتتعايش مع الآخرين ببدائل وطنية لا يقيم مستلبة أو هجينة. فأرجو، سيدي رئيس الحكومة، أن ينظر لهذا الموضوع بنظرة مستقبلية شاملة وذلك لصالح الجزائر ولصالح أجيال المستقبل. وقبل ذلك، لا بد من تنظيم قطاع الاتصال

السيد رئيس الحكومة، إنني إذ أشيد ببرنامج الحكومة بشأن الهضاب العليا الوسطى الخاص بمد هذه المناطق - خاصة بوغزول وقصر البخاري- بالمياه الجوفية عبر أنابيب ضخمة انطلاقاً من ولاية غرداية والذي يدخل ضمن خيار الدولة لتنمية الجنوب والهضاب العليا فإنني أناشدكم أن تدرجوا في إطار هذا البرنامج الهام بعض مدن ولاية الأغواط.

وأخص بالذكر هنا بلديتي حاسي الدلاعة التي يعاني مواطنوها ندرة المياه وقصر الحيران التي يشكو مواطنوها الملوحة العالية للماء.

فمن غير المعقول أن تعبر الأنابيب الناقلة للذهب الأزرق أراضي هاتين البلديتين وغيرهما من البلديات المحرومة من الماء ولا يستفيد مواطنوها حتى من جرعة ماء، وهم الذين كان بالأمس القريب محرومين من الغاز، في حين أن الذهب الأسود يستخرج من هناك أو تمر الأنابيب الناقلة له من هناك ولا يستفيد المواطنون من دفته.

ثانياً/ موضوع الصحة:

إن الكثير من الأمراض الخطيرة الناشئة بفعل عوامل عدة خاصة السرطان وأمراض الكلى تتطلب تكثيف إنشاء مستشفيات جوارية ذات أسرة من 50 إلى 60 سريراً عبر مختلف المناطق المحرومة.

لذلك أرجو أن يعنى بهذا الجانب.

ثالثاً/ التربية والتعليم:

لقد آلمني أن تكون ولاية الأغواط التي حملني مواطنوها المسؤولية ومنحوني ثقتهم الغالية وجارتها ولاية الجلفة في آخر ذيل ترتيب نتائج بكالوريا العام الماضي.

ولهذا فإنني أتوجه إليكم أخي وزير التربية الوطنية بأن ينظر لهذا الموضوع بكل العناية والاهتمام، فمن غير المعقول أن تكون ولايتي الجلفة والأغواط خصوصاً التي يشهد لها العام والخاص بأنها كانت حتى بعد نهاية الليل الاستعماري الحالك الخزان الذي كان يزود ولايتي الواحات والساورة سابقاً بأحسن وأكف الإطارات في ذيل ترتيب نتائج البكالوريا.

خمنت بشأن ما لم يتطرق إليه في العهديات السابقة. ثم تتكلمون عن المصادقية! ساعدونا لنصل إليها، قدموا لنا دليل استعدادكم لها، بحيث عندما أقدم ملاحظة بخصوص موضوع ما، لا تتهمني، لأنه قد يكون معي الحق.

مثلا، إذا أعلمتكم بعدم علم الوزير المعني بندرة مدفئات المازوت في "فرندا"، تردون على ذلك بأنني مشوش مع أنني متأكد عدم علمه بذلك، ورغم ذلك يرفع من سعر المازوت، فمن المشوش؟ أنا أم هو؟

وعليه، إن أردتم إعطاء المصادقية للمجلس، عليكم الأخذ بملاحظات وتشجيعه على ذلك وليس العكس بحيث كل ما نتناول الحديث عنه، يجمد.

سيدي رئيس الحكومة،
أوجه إليكم سؤالا يتعلق بنسبة 12٪، التي حسبتها بجميع الأوجه من بين عمال البلدية التي أنتمي إليها ولم أجدتها. فحسبت الأمر في بلدية صغيرة يوجد بها 47 حارسا بلديا، و14 عاملا بالبلدية، و7 أعوان من الدرك الوطني، وممرضين (2) و12 معلما، فلم أجد هذه النسبة، والله لم أجدها.

ثم إذا كان معنى "البطال" هو من يقف تحت الشمس، فنحن ليس لدينا بطالين، ذلك أنهم كلهم تحت الشمس، وإذا كان كل من يأكل، تحسبونه يعمل، فأخبرونا عن الطريقة التي تجعلكم تشيرون إلى نسبة 12٪. ربما تأخذون في الحساب من يعمل ليوم واحد فقط أو من لم تبلله الأمطار. وعليه، يجب تسوية مشكل نسبة 12٪ هذه، حيث، إذا كانت حقيقية، فليكن ذلك، لنكون بذلك مخطئين، وإلا فنحن محقون، لأن هذه النسبة، لا وجود لها في دائرتنا بل نتجاوزها إلى 40٪، لذا، أرى ضرورة النظر في نسبة البطالة لأصل بذلك إلى قضية المنظمة العالمية للتجارة.

سيدي رئيس الحكومة،
عرضتم علينا برنامجكم، وذكرتم أنكم مستعدون للتوقيع على الانضمام للمنظمة وعلى ماذا ستوقعون؟ فهل حضرنا شيئا؟

إننا نلاحظ تجول الصينيين ببضائعهم في أسواقنا بكل حرية ودون سجل تجاري فمنهم من يبيع الأحذية، ومنهم من يبيع

ككل بقانون يضبط الأخلاقيات مع أصحاب المهنة ويحدد بجلاء ميكانيزمات التسيير والمهنية. فعلينا ألا نغتر بعملية سبر قد لا تكون علمية ولا حتى موضوعية بشأن هذا القطاع الحساس والاستراتيجي، وشكرا لكم.

الرئيس : شكرا للسيد امحمد بوعزارة، وأحيل الكلمة إلى السيد بن حليلة بوطيقة ليليه السيد كمال جعفر.

السيد بن حليلة بوطيقة : شكرا سيدي الرئيس.
بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نهنيء رئيس الحكومة والوزراء الجدد، ونتمنى لهم التوفيق وعلينا اليوم ارتداء بدلة العمل (Compinaison) أنا من التجمع الوطني الديمقراطي، الذي ساهم سنة 1999 في دعم ترشح فخامة رئيس الجمهورية، وفي دعم برنامجه سنة 2004، والاستمرار في ذلك أكثر فأكثر.

إذن، موقفنا واضح، إنني مع رئيس الجمهورية ومع برنامجه، ونحن متفقون، وهذا ما اتفقنا عليه، ثم عندما أقول لأي كان إن الأمور لا تسيير كما ينبغي، يجب ألا يخرج سلاحا لا يطلق النار إذن، نحن مع الرئيس ومع برنامجه، وإن كان هناك قطاع لا تسيير أموره على ما يرام، فلنقل ذلك بوضوح.

سيدي رئيس الحكومة،
على كل حال، أنا ممن أعيد انتخابهم في هذا المجلس، ولديك أنتم كذلك الكثير ممن أعيدت عضويتهم في الحكومة.

عند اطلاعي على برنامجكم، لا حظت كلمة "السجن" كأول نقطة، فقرأته بالفرنسية قائلا ربما لم أفهم جيدا، فمجددا بالعربية كونها تبدأ من اليمين، فوجدت الشيء نفسه، فقلت لنفسي : اللهم احفظنا.

لقد ألفناكم نحن النواب القدامى، ولكن يوجد مشكل بيننا، لو وجدنا له حلا لحلت كل القضايا رتكن هذه المشكلة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، في الآلة الموجودة وراينا والتي تسجل كل شيء، حيث عندما جئت للمرة الأولى لهذا المجلس،

الرئيس : شكرا للسيد بن حليلة بوطويقة، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال جعفر ليتبعه السيد عبد الرزاق شيبان.

السيد كمال جعفر : شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

تابعنا ويتمعن، مساء هذا اليوم، عرضكم برنامج الحكومة الذي يعد من أهم المشاريع التي يفتتح بها المجلس الشعبي الوطني عهدته السادسة، وكل لشعب الجزائري يعلق آمالا كبرى عليه، وينتظر تحسين وضعه الاجتماعي، كما ينتظر من النواب الوفاء بوعودهم الانتخابية.

سيدي،

نعلم أن برنامجكم منبثق من برنامج فخامة رئيس الجمهورية وورشاته الكبرى، وتريدون من خلاله إتمام ما تبقى.

أعتمدتم في مقدمته كلمات ألفتها في السنوات الأخيرة مثل الحكم الراشد، والتنمية المستدامة، والإصلاحات، أهدافها التنصل والتكشف، مصدرها البنك العالمي والمؤسسات المالية العالمية، مضمونها دور الدولة وتقول الحكومة إن دورها أدرج ضمن الاستمرارية بصرامة وثبات من أجل التصدي للتحديات، ونحن في حزب العمال نسجل حسن النوايا ورفع التحديات، إلا أن هذه الأخيرة كبيرة، منها ما هو متعلق بالجانب السياسي، ومنها ما هو متعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي.

ورغم حجم المبالغ التي رصدتها الدولة لبرنامج دعم النمو، والتي فاقت 150 مليار دولار- ونحن في حزبنا لعمال نثمنها- إلا أن الواقع المعيشي للمواطن ما يزال يتدهور بسبب الفوارق الاجتماعية التي خلفتها التحولات الاقتصادية، حيث ما زالت البطالة والفقر هواجس تنخر المجتمع الجزائري.

سيدي رئيس الحكومة،

إنه بسبب قدم وعدم ملائمة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة من الجهات الرسمية كالمجلس الوطني الاقتصادي

الأقمشة، تلکم هي الحقيقة. فأين دور المنظمة العالمية للتجارة من كل هذا؟ ماذا حضرنا؟ أغلقنا مصانع النسيج، والشركة الوطنية لصناعة الحافلات (SNVI)، وعند الحاجة نلجأ إلى جرارات مستوردة من شركة "دايو" (Daeuoo) رغم أننا اتفقنا في هذا المقرر على إعداد برنامج يتضمن تقديم جرارات والسيارات القاطرة للبلديات وغيرها... علما أنه سبق وأن ذكرتم رغبة وكلاء السيارات (Concessionnaires) في العمل، وإعداد وحدات منها من تختص في صناعة الأرائك وأخرى في صناعة أحزمة نقل الحركة (Courroies) فأين هم؟! وعن أية مصداقية تتكلمون؟! هل هدمنا ما قمتم ببنائه؟ ماذا فعلتم؟ وأية مصداقية هذه؟

إن الأمور لا تسير على ما يرام، وماموقفنا أمام سكان القرى التي وصل سعر البطاطا فيها إلى 70 دج؟ إضافة إلى نقص الحليب، وهل يوجد من يتجرأ على قول غير ذلك؟ ثم كيف أشرح لهم هذا الوضع؟ هل يراجع السبب على الحكومة أم المجلس؟

فلنقل الحقيقة، ولنخبرهم أن مشكل نقص أكياس الحليب لا يمكن في الثمن بقدر ما يكمن في عدم توفر الحليب نفسه ومع ذلك نتكلم عن المصداقية!!

هذا وتسحب جريدة (L'expression) بعنوان يشير إلى أن وزير النقل يقدم قروضا للنواب من أجل شراء سيارات. فإلى أين نحن متجهون؟ وهناك من هو فرح لما يحدث! وهناك من يتحدث عن الأجور! ثم لو كان مصدر ذلك الصحفيين فلا بأس، لكن الأمر يتعدى ذلك. وهناك من يتحدث عن تشييد النواب لفيلات بطابقين... قليل من التعقل، لا، لا.

سيدي الرئيس،

بخصوص قضية البناءات الجاهزة (Clé en main) التي هي في طور الإنجاز بولايتنا- وأنتم على علم بذلك- والتي تصل تكلفتها إلى 260 مليارا، سألتنا عن نصيبنا من هذا المبلغ، علما أنهم يستفيدون "المازوت من شركة سوناطراك من أجل تشغيل مجمع توليد الكهرباء، وقاموا بعمليات حفر من أجل التزود بالمياه، وهم يستوردون خبزهم وكراريسهم ومشروباتهم الغازية بما فيها "البيرة" من ألمانيا، وعندما تمر شاحنات جمع النفايات قسيمات المازوت...

السوق، شجعت بالأمس عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستفادت تفكيك المنظومة الجمركية، وتدفعنا اليوم إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبمزيد من التنازلات ولا تبالي بمصير العمال ولا بالبطالة، فجعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصاد "البازار" فما هي آليات الحكومة للتصدي لكل هذه الأمور؟

يقولون إن دور الدولة في اقتصاد السوق، منظم (Régulateur) فهل نظمت وتدخلتم في ارتفاع سعر البطاطا مثلا؟ تتكلمون عن الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، وتعتمدون على نسبة 90٪ من البذور الهولندية المعدلة جينيا، وتسمى بذور الجيل الجديد التي لا تصلح زراعتها إلا لمرة واحدة. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد كمال جعفر، وأحيل الكلمة إلى السيد بن عبد الرزاق شيبان... غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد حمي لعروسي.

السيد حمي لعروسي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

في البداية، لا يسعني من نافلة القول إلا أن أتوجه بأحر التهاني إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وطاقمه الموقر على تجديد ثقة فخامة رئيس الجمهورية في شخصهم متمنيا لهم كل التوفيق والسداد في أداء مهامهم الوطنية النبيلة.

وبعد، ونحن بصدد مناقشة مشروع برنامج عمل الحكومة، حيث استمعنا إلى العرض القيم والموضوعي الذي تفضل بتقديمه السيد رئيس الحكومة مبرزا من خلاله أهم المحاور الأساسية بغية التجسيد الميداني لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب بالأغلبية المطلقة، فإننيأنوه بالجهود المبذولة لاستكمال وتعزيز مسارات الإصلاحات في قطاعات العدالة، والمنظومة التربوية والتعليم العالي، وتأطير الشؤون الدينية، وإصلاح مهام الدولة، وتأهيل الوظيفة العمومية، وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتطوير المنشآت الأساسية، والإصلاحات الاقتصادية والتنمية البشرية. وإذ أعلن عن تزكيتي لهذا البرنامج المعروض علينا اليوم، ألح على التركيز على الجوانب

والاجتماعي (CNES) والديوان الوطني للإحصاء (ONS) جعلني أبني مداخلتني على الواقع المعيشي للمواطن ومصادره الخاصة التي تؤكد أن نسبة البطالة - رغم الجهود المبذولة- تبقى مرتفعة جدا، ولا علاقة لها بالأرقام التي تقدمها الجهات الوصية، حيث قدرت مثلا في صفوف الشباب بأكثر من 47٪ وهي نسبة مرتفعة جدا وخطيرة، يشبهها الخبراء بالقنبلة الموقوتة. فمفقودي البحر شباب، انعدمت أمامهم كل الآفاق المستقبلية، أطلق عليهم بالأمس اسم "حيطيست" واليوم "الحراقة" نتيجة سياسة يمكن توقيفها وتصحيح توجهها.

أما في الجانب الاقتصادي، فلقد فصلتم التنمية عن الخصخصة، هل معنى ذلك وجود مراجعة لسياسة سابقة؟ كما سمعنا عن استراتيجيات صناعية جديدة، هل ستكون بمثابة إقلاعة اقتصادية وصناعية؟ يمكن تدارك الأمر واتخاذ قرارات ترجع الثقة مع فتح نقاش حقيقي، المجلس الشعبي الوطني مؤهل لذلك وله المسؤولية.

ثم هل تنوون إلغاء قانون 1995 المتعلق بالخصخصة والذي صدر في ظروف خاصة.

علما أننا التزمنا نحن في حزب العمال - خلال الحملة الانتخابية- بأن نضع في صميم مداخلتنا واقتراحاتنا الدفاع - دون كلل- عن السيادة الوطنية ووحدة الأمة، وديمومة الجمهورية، والحفاظ على الدولة، وإعادة الاعتبار لمهامها وذلك بإيجاد الحلول الجزائية لمشاكل عديدة تواجهها الأمة، والتي تنعكس سلبا على أغلبية الشعب، ذلك أن سياسة اللانظام تحمل بذور الفوضى، ومراجعتها شيء جميل، خاصة عندما تتوفر الإرادة السياسية، والدليل على ذلك مراجعة قانون المحروقات.

سيدي،

إن صادرات الدولة خارج المحروقات لا تتجاوز نسبة 4٪، وسيطر على التجارة الخارجية "بارونات" الحاويات لهم أسواقهم الموازية كالحميز وتاجنات والعلمة، لا رقيب فيها ولا حسيب، تهرب ضريبي يقدر بالملايير، أحدثت مافيا تمتد خلاياها إلى مراكز القرارات، تمارس الضغط على أسلاك الدرك الوطني والجمارك، وهي من ترفع شعار العولمة، واقتصاد

وبالنسبة إلى دائرتي الانتخابية (ولاية الوادي) ومن منطلق "وأما بنعمة ربك فحدث"، فإننا نتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية علي توجهبته الصارمة للتكفل الفعلي بمعالجة ظاهرة صعود المياه، التي كادت أن تعصف بكيان المنطقة كلها. كما أتوجه بالشكر إلى القطاعات المعنية بالجهاز التنفيذي على ما اتخذوه من تدابير كرسد للإمكانيات الضرورية، واتخاذ الإجراءات الميدانية الملموسة، حيث انطلقت عملية الإنجاز فعلا إلا أننا نغتنم هذه الفرصة لجلب انتباه الهيئات التنفيذية المختصة وعنايتها للمتابعة الدقيقة لمراحل الإنجاز المختلفة لهذه العملية الباهضة التكاليف، والتي ستعود بالفائدة على منطقتنا إذا أحسن إنجازها.

كما أننا نلح على الإسراع في إنجاز مختلف العمليات المسجلة محليا في شتى القطاعات كشق الطرق وتزويد الولاية بالغاز، وعلى ضرورة إنشاء مناطق عمرانية سكنية جديدة لتلبية حاجات المواطنين في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، وللتخفيف من معاناة المواطن، وتقريب الإدارة منه، فإنني ألتمس الإسراع في إجراءات إنشاء المجلس القضائي بالوادي، متوجها بأسمى عبارات التقدير للجهود المبذولة في قطاع العدالة.

وفي إطار تشجيع النشاط التجاري والسياحي في منطقتنا الحدودية والسياحية، فإنني أذكر بإلحاح بمطلبنا القاضي بإنشاء مركز عبور للسلع ببلدية "الطالب العربي" الحدودية، التي تتوفر على كل الشروط الضرورية لذلك.

وفي الأخير، وبالنسبة إلى الجانب الصحي، وفي هذا الفصل بالذات الذي يتميز بالحرارة الشديدة، ولسع القعارب، وبالنظر إلى بعد المسافات، ألتمس من معالي وزير الصحة تعيين أطباء بالبلديات التي لا يوجد بها طبيب للعمل الدائم وذلك في إطار الخدمة المدنية.

وفي الختام، ومع تزكيتنا لبرنامج الحكومة المعروف أمامنا، فإنني أتمنى للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي النجاح، ملتتمسا منه إيلاء الأهمية لظاهرة البطالة التي أعتبرها أم

التنمية أساسا وذلك بتشجيع القطاعات المحدثثة للثروة وبترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وبتحسين الوضع الاجتماعي للمواطن بهدف دعم الانسجام الوطني وتعزيزه.

وفي هذا الصدد، وبغية التجسيد الميداني الأنجع لأهم ركائز محتوى برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فإنني أنوه بضرورة التركيز على الجوانب التنموية للاقتصاد الوطني من أجل دفع عجلة التنمية الوطنية. كما أرى ضرورة إيلاء العناصر الآتية المزيد من الاهتمام مع العمل على تعزيزها أكثر كونها تهدف إلى تفعيل تنفيذ برنامج فخامة الرئيس، ومن أهمها :

- مواصلة العمل على تقليص أعباء المؤسسات الاقتصادية وتشجيعها،
- تحسين تسيير مستقبل المؤسسات الاقتصادية العمومية،
- ضرورة تسوية مسألة العقار من أجل الاستثمار المنتج،
- تسهيل حصول المؤسسات على القروض المصرفية وتبسيطها،
- ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز التنمية الفلاحية وتشجيع تربية الماشية بمختلف أنواعها، والمحافظة على المناطق الرعوية، مع مراعاة التسعيرة الطاقوية لهذا القطاع،
- ترقية السكن والسوق العقارية،
- الضرورة الملحة لمواصلة الجهد في العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات،
- إيلاء عناية أكثر وبذل المزيد من الجهود تجاه مناطق جنوبنا من خلال إقرار مبادرات إضافية تهدف إلى تشجيع وجلب الاستثمار إلى هذه المناطق التي ما زال المواطن يعاني فيها صعوبات جمة، بغض النظر عن الجوانب المناخية الصعبة، ورغم الجهود التي بذلت من خلال الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب والبرنامج الخاص بتطويرها.

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى بعد المسافات والظروف المناخية القاسية بهذه المناطق، فإنني ألتح على ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فعالية تكون لها انعكاسات إيجابية على مواطني تلك المناطق وتشجع على الإستقرار بها، كتوسيع دعم سعر نقل السلع والبضائع لفائدة سكان الجنوب، وتطوير المؤسسات العمومية للنقل البري لضمان التموين من المواد الإستراتيجية لها، وتعزيز النقل البري ومرعاة تكييف أوقات العمل في القطاع العمومي بالنظر إلى الحرارة الشديدة السائدة في مناطق الجنوب.

ولكن يكمن الإشكال في تحديد آجال تحقيق هذه الأهداف، حيث حدد البرنامج هذه الآجال بالبرنامج الخماسي 2005-2009، كما قد يحددها في آفاق 2013 أو 2025، ولكن هل يمكن التحكم في تنفيذ البرنامج إلى غاية 2025؟ وهل الاعتمادات المالية المخصصة له متوفرة اليوم؟ أم تترك لمداخيل البترول التي هي غير مستقرة، خاصة بعد اكتشاف مصادر الطاقة الأخرى من غير البترول؟

ثانيا: في ميدان العدالة :

أُريد ما تطرق إليه البرنامج من ضرورة دعم جهاز العدالة بشريا وماديا. ولكن لم يتطرق البرنامج إلى هيئة الدفاع التي تعد جزءا لا يتجزأ من تحقيق العدالة المنشودة، والوصول إلى الحكم الراشد.

علما أن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، تطرق في خطابه عند افتتاح الندوة الوطنية للمحامين بتاريخ 23 مارس 2006، إلى ضرورة إصدار قانون خاص ينظم مهنة المحاماة مع إنشاء معهد وطني لتكوين المحامين ومن جهة أخرى، أشار برنامج الحكومة إلى ضرورة السرعة في تنفيذ أحكام القضاء. ولكنه لم يذكر الصعوبات والعراقيل التي يواجهها الحضورون القضائيون عند قيامهم بمهامهم.

وتحقيقا للعدالة، فإن الاهتمام بنوعية الأحكام الصادرة هي الأجدر من الاهتمام بكمية الأحكام الصادرة. كما أن التسرع في إصدارها قد يكون غير مؤسس وليس على صواب.

وعليه ، ينبغي أن يكون القاضي مستقلا ولا يخضع إلا للدستور والقانون.

ثالثا: في مجال التشغيل والعمل: ورد في برنامج الحكومة أن امتصاص البطالة يعد أولوية وطنية تستدعي عناية خاصة.

ولكنه لم يقدم عدد البطالين، ولا عدد مناصب الشغل الجديدة التي سيتم استحداثها.

سيدي الرئيس،

تعتبر البطالة آفة اجتماعية خطيرة ومنها تنشأ كل الأمراض الاجتماعية، وتنتشر الجريمة وينتفش الإرهاب. وعليه، يجب

المشاكل في بلادنا، مع العمل الدؤوب للتخفيف من حدة البروقراطية بهدف تحسين الوضع الاجتماعي لمواطنينا وتعزيز الانسجام الوطني في مجتمعنا بالسعي إلى إعادة الاعتبار للروح الوطنية، وتثمين النخبة الوطنية، تجسيدا لما ورد في برنامج فخامة رئيسالجمهورية، شكرا لكم سيدي الرئيس،

شكرا للجميع على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد حمي لعروسي، وأحيل الكلمة إلى السيد فضيل زغواطي ليتبعه السيد بوعلام بوزيدي.

السيد فضيل زغواطي : شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتدخل لأول مرة لمناقشة برنامج الحكومة، بعد مدة طويلة، من تدخلاتي في برامج الحكومات الثلاث التي قدمت أمام المجلس الموقر في عهده الثالثة في سنوات 1988 و1989 و1991 وبمقارنة بسيطة بين البرنامج المعروف أمامنا اليوم وتلك البرامج، نجد فرقا شاسعا من حيث الشمولية والتكامل اللذين يمتاز بهما البرنامج الحالي.

سيدي الرئيس،

لقد اختارنا الشعب الجزائري كنواب للأمة، وأغلب أعضاء الحكومة هم كذلك. وعليه، يتعين أن نكون عند مستوى ثقة هذا الشعب، متطلعين على انشغالاته ومليين طلباته واحتياجاته، وعلينا أن نأخذ العبرة والدرس من الأحداث الأليمة التي عرفتها الجزائر منذ أحداث 5 أكتوبر 1988 إلى يومنا هذا.

سيدي الرئيس،

أود تقديم بعض الملاحظات تتعلق ببرنامج الحكومة.

أولا: تعد الأهداف التي جاء بها البرنامج أهدافا نبيلة ترمي إلى التنمية الشاملة للبلاد في مختلف المجالات.

يهدف تدخلنا هذا إلى الإلحاح، والتأكيد على دعمنا المطلق لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الذي تبناه حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ونعمل من أجل تكريسه في الميدان، لأنه برنامج شامل ويهدف إلى الحفاظ على السيادة الوطنية وبعدها عن المخاطر والانزلاقات، وهذا ما لاحظناه في برنامج الحكومة.

إذ يعطي هذا البرنامج كذلك أهمية كبيرة للإنعاش الاقتصادي والدليل القاطع على ذلك، جزائر اليوم التي هي عبارة عن ورشات كبرى من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، في ميادين، السكن والنقل والفلاحة والصحة والترية والتعليم والأشغال العمومية والبيئة والسياحة، كما أعتنم هذه الفرصة اليوم لأؤكد ضرورة الاهتمام بالطبقة الشغيلة مع تحسين ظروفها، وأجورها، والاهتمام كذلك بالشبيبة الجزائرية، وإبعادها عن المخاطر وغرس الأمل فيها عن طريق إنشاء مناصب شغل دائمة تضمن لها البقاء في هذا الوطن، وطن المليون ونصف المليون شهيد، وطن العزة والكرامة.

سيدي رئيس الحكومة،

أتمنى أن تتكفلوا بقضايا العمال، إذ هناك مؤسسات تم حلها، ولكن عمالها لم يتلقوا حقوقهم من الأجور والمستحقات، وقد وعدتم بالنظر في هذه القضية في الفاتح من مايو، في دار الشعب، للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي نركي هذا البرنامج النابع من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهذا نظرا إلى قناعتنا الخالصة، وتوجهات أحيانا الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، السيد أحمد أويحي.

سيدي رئيس الحكومة،

إن جزائر اليوم لها يد عاملة مؤهلة، وإطارات ذات مستوى مقبول ومؤسسات ذات خبرة تنقصها الإمكانيات المادية وبما أن خزينة الدولة اليوم تحسنت مقارنة مع السنوات الماضية وكذلك بعدما استعادت الجزائر استقرارها السياسي عن طريق المبادرة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية والتي دعمناها نحن في حزب التجمع الوطني الديمقراطي ألا وهي المصالحة الوطنية بين أبناء هذا الوطن.

إنه حان الأوان للاهتمام كذلك بالصناعة والفلاحة وأن نعمل من أجل مستقبل الأجيال الصاعدة حتى نضمن لها العيش في أمان

أن يشكل التكفل بهذه الظاهرة أولوية حتمية للحكومة، بحيث يتعين الاهتمام بالشباب البطالين وخاصة منهم المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، والذين بلغ عددهم هذه السنة، 112.000 متخرج، كما أشار إلى ذلك برنامج الحكومة. علما أنه لا يمكن لهؤلاء العمل في مناصب لا تتناسب مع مؤهلاتهم. وعليه، ينبغي التفكير جليا في تخصيص منحة للبطالة ولو متواضعة حتى يعيش هؤلاء الشباب حياة عزة وكرامة.

كما أقول، سيدي الرئيس، إن الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التجهيز -وأعني تلك المخصصة لولاية بجاية- تعد اعتمادات هامة وكبيرة، ولكن هل تم التفكير في مساعدة الولاية بوسائل الإنجاز لتجسيد هذه البرامج في الميدان والتخفيف من معاناة المواطنين في جميع الميادين؟

وأخيرا، سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أعبر باسمي وباسم من انتخبوني، عن ارتياحنا لصدور الأمر الرئاسي القاضي بإنشاء الأكاديمية الأمازيغية، وكذا المجلس الأعلى للغة الأمازيغية، وهو مطلب كان محل اقتراح قانون في نهاية سنة 1990 من قبل نواب حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الحزب الواحد، وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد فضيل زغواطي، وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام بوزيدي تليه السيدة نادية بولغة المولودة شويتم.

السيد بوعلام بوزيدي : أولا بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة،

أهنتكم وأهنئ الطاقم الحكومي على الثقة التي وضعها فخامة رئيس الجمهورية في سيادتكم، كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أبلغ رسالة حملني إياها مواطني ولاية تيبازة يبلغون فيها تحياتهم إلى معالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية لمواقفه الشجاعة في جميع الميادين، ومنها مواقفه ضد الإرهاب الأعمى ودفاعه عن القطاع العام.

سيدي رئيس الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب،

هناك مشاريع كبيرة مبرمجة، مستشفيات ومراكز متخصصة في أمراض كثيرة، كالسرطان، والإدمان على المخدرات التي تمس فئة الشباب خاصة، وكذلك الأمراض العقلية. إن اتخاذ مثل ذلك القرار يعتبر إيجابيا جدا، وسيحل الكثير من المشاكل المطروحة في هذا القطاع، لكن أليس من المستحسن أيضا - بما أنه ستسخر وسائل معتبرة- أن يرمج بناء مراكز استشفائية جامعية، (CHU) لما لها من دور في العلاج الاختصاصي والتكفل بالاستعجالات الكبيرة، وتكوين مستخدمي الصحة كلهم، وكذا البحث العلمي في المجال الطبي؟، وكما يعلم الجميع، ويصفتي طبية، أشاهد يوميا في المستشفيات والمراكز الطبية، المعاناة الشديدة للمرضى.

إذ نجد في مصالح الاستعجالات أعدادا هائلة تنتظر العناية الأولية حيث تسجل أحيانا وفيات بسبب نقص عدد الأطباء، والممرضين، والقابلات، وكذا قلة كل من الوسائل في المخابر، والأشعة وأقسام الجراحة.

هذه هي الحقيقة المرة!

ونذكر كذلك معاناة المرضى المزمنين، والنساء الحوامل والأطفال، فغالبا ما يحوكون أو يوجهوا من القطاع العام إلى القطاع الخاص لإجراء التحاليل عن طريق جهاز الأشعة وجهاز السكانير، وذلك بسبب نقص الوسائل في القطاع العام، مع أن الجميع يعلمون أن أغلبية الشعب لا يمكنها دفع المبالغ الباهظة في القطاع الخاص.

إذ في غالب الأحيان يكون الأطباء غير قادرين على العناية بكل المرضى بسبب نقص الوسائل والأسرة، فظروف العمل صعبة جدا، خاصة بالنسبة إلى الذين يخضعون لعقود ما قبل التشغيل، فمن غير المعقول أن يتقاضى طبيب أجره 7000 دج، نظن أنه يجب اتخاذ تدابير مستعجلة للتخفيف من معاناة المرضى وتحسين ظروف العمل، لمستخدمي الصحة، وتسخير الوسائل اللازمة لهم.

يتضمن أيضا مشروع البرنامج تامين المورد البشري من خلال تأطير 35000 طبيب وتوظيفهم "عامون ومتخصصون وأعوان الشبه الطبي إلى سنة 2009"، وكذا إعادة النظر في نظام عقود

بين الأمم وهذا بالتخطيط الهادف والثابت والمسؤول لتمكين بلدنا من المنافسة في ظل عولمة لا مكان فيها إلا للأقوياء.

سيدي رئيس الحكومة،
في الأخير، وفقكم الله وإيانا لما فيه الخير لبلادنا ولشعبنا،
وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد بوعلام بوزيدي، وأحيل الكلمة إلى السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم، ثم يليها السيد الطاهر عبدي.

السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم : سيدي الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
مساء الخير جميعا، أزول فلاون.

سيدي الرئيس،

لاحظنا عند اطلاقنا على مشروع برنامج الحكومة، فيما يخص قطاع الصحة أن هناك خارطة صحية جديدة ترمي أساسا حسب مشروع هذا البرنامج إلى ضمان استقلالية تسيير المستشفيات والهياكل الاستشفائية الخارجية.

نطرح الأسئلة الآتية :

كيف يمكن تطبيق معايير اقتصادية تتمثل في استقلالية التسيير في قطاع غير منتج، دوره التكفل بضمان الحق الأساسي في الصحة والعلاج لكل مواطن وذلك في إطار سياسة وطنية؟

- ألا تؤدي هذه الاستقلالية إلى أزمة في بعض المستشفيات والهياكل الاستشفائية الخارجية؟

- ألا يخلق هذا النظام الجديد فرقا في تقديم خدمات الصحة بين المواطن وبين مستشفى وآخر وبين منطقة وأخرى؟

نعتبر في حزب العمال أن ضمان صحة المواطنين من أهم مهام الدولة. لذا، نعتقد أنه من المستحسن تدعيم النظام الحالي وتقويته، أي مجال الصحة العمومية.

سيدي الرئيس،
إننا في حزب العمال نعتقد أن صندوق الضمان، الذي يعتبر مكسبا أساسيا للعمال، ولذي يعد توازنه المالي هشا وذلك باعترافكم، لن يقدر على التكفل بكل تكاليف العلاج والاستشفاء ولا يمكن أن يحل محل ميزانية الدولة، نعتقد أن ذلك خطر على توازنه المالي وديمومته ومن ثمة خطر على صندوق التقاعد. سيؤدي هذا النظام التعاقدى لا محالة لأزمة المنظومة.

كما نعتقد أن صندوق التضامن الوطني لا يمكنه في هذا الإطار -أي النظام التعاقدى- التكفل بكل المحتاجين والمعوزين وعائلاتهم لأنهم كثيرون، ونطرح السؤال الآتي :
أين يدرج 4.5 مليون عامل غير المصرح بهم، إذ هم ليسوا في الضمان الاجتماعي، ولا هم مدرجون في التضامن الوطني، نعتقد في حزب العمال أن الصحة حق لكل مواطن وهي من مهام الدولة، وعلى الخزينة العمومية تسخير الميزانية الكافية لذلك والحفاظ على مجانية العلاج.

نعتقد أيضا أن أحسن وسيلة للعناية بالتوازنات المالية للضمان الاجتماعي والمحافظة على ديمومته، هو إحداث مناصب شغل دائمة وتوظيف كل الشباب العاملين في إطار تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل، ونعتبر أيضا أن ذلك أحسن احتياط للتقاعد.

إن القرارات الأخيرة المتخذة فيما يخص توظيف عشرات الآلاف من الأطباء، وأعاون شبه الطبي، وكذا برمجة مشاريع بناء هياكل استشفائية، تبرهن على أنه عند توفر الإرادة السياسية يكون حل المشاكل المطروحة ممكنا. فلدينا كل الإمكانيات المادية والبشرية لتكريس حق كل مواطن في الصحة، كما نص عليه الدستور.

الرئيس : شكرا للسيدة نادية بويغلة المولودة شويتيم، وأحيل الكلمة إلى السيد الطاهر عبيدي، ثم يليه السيد أحمد حسناوي.

السيد الطاهر عبيدي : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، و الصلاة والسلام على رسول الله وبعد،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ما قبل التشغيل، وتشغيل الشباب، وهذه ضرورة ملحة. هل يمكننا أن نستخلص أن كل الأطباء الذين يشغلون في إطار عقود ما قبل التشغيل، وكذا كل مستخدمي الصحة والباطلين منهم سيتم توظيفهم؟

إن قرار توظيف أكثر من 35 ألف طبيب في إطار عقود ما قبل التشغيل يعتبر جد إيجابي، إذ من شأنه أن يحسن من نوعية الخدمات التي لا يمكن فصلها عن العنصر البشري والقانون الأساسي للمستخدم.

نقترح في حزب العمال تعميم هذا القرار وتوظيف كل الأطباء المشغلين في عقود ما قبل التشغيل والذين يبلغ عددهم حوالي 80 ألف طبيب، وكذا كل المشغلين في إطار العمل الهش.

فيما يخص سياسة الدواء نعتقد في حزب العمال، أنه من الضروري تدعيم قطاعي صناعة الأدوية الوطني العام والخاص وتدعيم "صيدال" المؤسسة الوطنية العمومية، وكذلك الحفاظ على المنتج الوطني بعدم استيراد الأدوية الجنيسة، المنتجة في بلادنا.

إن وضع سياسة اقتصاد دواء جزائري يضمن لنا الاستقلالية، والرقابة والجودة.

فيما يخص الأولوية للأدوية الجنيسة، نعتقد أن ذلك يجب أن يتم باحترام حرية الطبيب في وصف الدواء واتخاذ القرار، على أن تكون الأولوية للأدوية الجزائرية، خاصة وأن السوق الوطنية للدواء تشهد غزوا للأدوية الجنيسة المستوردة والمشكوك في نوعيتها وفعاليتها العلاجية وهذا واقع نعيشه يوميا في ممارستنا الطبية.

لذا نقترح إلغاء قانون السعر المرجعي وتشجيع الصيدالة؟ على استبدال الأدوية الموصفة من قبل الطبيب بأدوية جنيسة، لأن ذلك يعتبر مساسا بحرية الطبيب وبأهم أسس ممارسة المهنة الطبية.

فيما يخص الضمان الاجتماعي، يتضمن مشروع البرنامج العناية بالتوازنات المالية للمنظومة من جهة، ومن جهة أخرى تطبيق النظام التعاقدى بين الضمان الاجتماعي ومنظومة الصحة.

الدوام وله مصالح هنا وهناك، فلم يبقوا مجرد جالية، وتعاملاتهم بالخارج في أجواء من الحرية والديمقراطية جعلتهم يجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع عادات إدارتنا والبيروقراطية المتفشية فيها.

السيد الرئيس،

لا بد من وضع سياسة جديدة للتعامل مع الجزائريين في الخارج مبنية على رؤية مستقبلية تأخذ بالاعتبار التزاماتهم تجاه البلدان التي يعيشون فيها، تتعامل معهم على أساس الشراكة لا الإكراه. إن الرؤية الجديدة يجب أن تعتمد آليات تواصل وحوار دائمين وليس موسميين، مع تحسين الخدمات القنصلية واستقبال أحسن اتصال أقوى واحترام أكبر للاختلاف، ومرونة أوسع في التعامل الإداري، وتأمين ترحيل جثامين الموتى وتحسين خدمات النقل الجوي والبحري وإيجاد الفضاء المصرفي الذي يسهل المعاملات بين الداخل والخارج بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية.

سيدي الرئيس،

إن عزوف المواطنين عن الانتخابات التشريعية التي بلغت نسبة 65٪ لا يمكن تبريره بفشل الأحزاب، وقانون الانتخابات فقط، إنما الحقيقة تدفعنا إلى الاعتراف بأن مواطنينا أصبحوا يتخوفون من التزوير ويتسوسوا من التغيير، هذا هو السبب الرئيسي، بحكم كذلك المآسي والأزمات الاجتماعية التي يتخبطون فيها.

إن المفارقة الكبيرة بين نسبة النمو الاقتصادي والأموال المدخرة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، والأزمات المتعددة التي يتخبط فيها من بطالة وأزمة مسكن، وأزمة أخلاقية ومحيط متدهور، وما إلى ذلك يدفعنا إلى معالجة هذه المفارقة لكي نأمل بأن تتحسن نسبة المشاركة في المستقبل إن شاء الله.

السيد الرئيس،

إن إنهاء المراحل الانتقالية لا بد منه، ويأتي حسب تقديرنا بداية بدفع حالة الطوارئ، إذ لا بد من رفعها وفتح أكبر لمجال الحريات السياسية والإعلامية والنقابية، وتشجيع المجتمع المدني الذي بإمكانه مساعدة الدولة، خاصة في الجانب الاجتماعي، على الانتقال من سياسة الحماية الاجتماعية إلى

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل مواطني ومواطنات ولاية جيجل على الثقة التي وضعوها في شخصي لتمثيلهم، ورفع انشغالاتهم وأسأل الله العلي القدير أن يوقفنا جميعا في تحمل هذه المسؤولية بقوة وأمانة.

أتقدم بالتعازي الصادقة للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاؤها على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية، داعيا لكم الله جميعا بالتوفيق والسداد.

إخواني أخواتي، مرت علينا منذ أيام قلائل ذكرى وفاة الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله، وبهذه المناسبة، أدعو الحضور الكرام إلى الترحم على روح الشيخ الرئيس داعينا المولى عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة ويدخله فسيح جنانه، فقد جعل رحمه الله فلسطين في قلبه، أرض الإسراء والمعراج، وهي اليوم تتن بفعل ما يحدث فيها من فتن وانقسام بين أبنائها، زيادة على ما فعله بها الأعداء من تقتيل وتكيد طيلة ستين سنة مضت.

إن مشروع مقاومة المد الصهيوني في خطر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مما يتطلب من كل غيور على شرف هذه الأمة ومقدساتها أن يسعى إلى إطفاء نار الفتنة بين أبناء الشعب الواحد الذي تكالبت عليه كل قوى الشر المهيمنة على العالم وتسعى اليوم إلى تقسيمه إلى "كونطونات" متناثرة ومتناحرة، والدبلوماسية الجزائرية مؤهلة أكثر من غيرها من الدول العربية لتلعب هذا الدور المنتظر. لما تتمتع به من سمعة وتقدير من قبل كل الفصائل الفلسطينية ناهيك عن السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. بكل مكوناته. هذا ما نأمل جميعا حتى يرجع كل الإخوة الفلسطينيين إلى طاولة الحوار التي لا مناص منها لمعالجة المشاكل وحل الأزمات ونسأل الله تعالى لكم التوفيق في هذه المهمة النبيلة التي تصب في صالح الأمة العربية والإسلامية قاطبة.

السيد الرئيس،

إن الجزائريين المقيمين بالخارج لم يصبحوا مجرد جالية هاجرت من أجل منصب عمل، بل أصبح أغلبيتهم مواطنين متجنسين بجنسية بلد الاستقبال وأبنائهم لا يفكرون في العودة وأصبحت لهم التزامات نحو بلدانهم الجديدة، مما أوجد وضعيات جديدة لمواطنين بعضهم مقيمين في أكثر من بلد واحد ويتحركون على

هذا البرنامج الذي يتجاوب مع المسائل والقضايا المتطورة بتطور انشغالات وطموحات المجتمع، وتأخذ بالاعتبار تطلعات الجماهير إلى ما هو أحسن.

إن هذا البرنامج مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي سبق للشعب الجزائري صاحب السيادة ومصدر كل سلطة، أن صادق عليه في انتخابات 8 أبريل 2004، فلا يجوز لنا اليوم الحياد عن مبادئه وأسس وأهدافه وفي اعتقادي، يجب أن ينصب النقاش على الطرق والوسائل، وبرنامج الأولويات لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وتحقيق أهدافه.

سيدي الرئيس،

إن ترتيب الأولويات عندنا في ولاية المسيلة يختلف عنه في الجزائر العاصمة، كما يختلف في ذلك عن منطقة تمنراست، فلها حاجاتها المستمدة من طبيعتها وخصوصياتها، والتي إن تعذر أخذ جلها في هذا البرنامج، فإن قانون المالية لهذه السنة أو السنوات القادمة سيتسع لأكثر الحاجات إلحاحا.

سيما وأن ميزانية الدولة ودخلها الوطني يتيحان لهذه الحاجات والمسائل، وخاصة الاستثمار الذي يحدث تراكم الثروة، ويقضي على البطالة وينمي المنطقة في ظل ما هو متوفر من استقرار وأمن، أتاحتها المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن تبني قضايا المواطنين وتجنيدهم حولها كان في صلب برنامجنا والتزاماتنا بالدفاع عنه كلما سمحت الفرصة، ونعتقد أن برنامج الحكومة هو أكبر فرصة لتسجيل هذه الاهتمامات إن أهملت، وندعمها ونؤيدها إن وجدت.

ورغم أن ولاية المسيلة عبارة عن ورشة كبيرة في التنمية في شتى المجالات، إلا أنني وأنا عائد من لقاءات مع المواطنين من جنوب وشمال الولاية، فالأمانة التي حملني إياها هؤلاء هي تبليغ انشغالاتهم اليومية :

إن التنمية تعني لديهم التكفل الحقيقي بـ :

1- الاسراع في استكمال إنجاز المشاريع المبرمجة ومنها :
-الطرق- التمويل بالمياه الصالحة للشرب- الغاز والكهرباء -
السدود والحوجز المائية- شبكات الصرف الصحي.

سياسة التنمية الاجتماعية، ومن النظرة الإدارية البحتة الضيقة لكل قضايا المواطن والوطن، إلى سياسة إشراك المجتمع المدني المفيد، كما هو الحال بالنسبة إلى الدول المتقدمة.

السيد الرئيس،

إن مراجعة التقسيم الإداري...

الرئيس : شكرا للسيد الطاهر عبيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد حسناوي، ثم يليه السيد عبد اليمين بوداود... السيد حسناوي، غائب... إذن أحيل الكلمة إلى السيد عبد اليمين بوداود، فليفضل.

السيد عبد اليمين بوداود : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ أولا طاقم الحكومة الجديدة وعلى رأسها السيد عبد العزيز بلخادم، وأقول له ولجبهة التحرير الوطني ألف مبروك.

كما أهنئ زميلاتي وزملائي النواب،

وشرفني أن أتناول الكلمة في هذا المجلس الموقر، الذي ينتظر منه الشعب الجزائري الكثير، ليساهم إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى في بناء جزائر العزة والكرامة وازدهارها.

سيدي الرئيس،

نحن جئنا للتو من حملة انتخابية، مكنتنا من الاطلاع على حياة المواطنين بكل دقائقها وتفصيلها، وحالة التنمية في مختلف المجالات.

إن البرنامج والوعود والالتزامات التي قدمناها للناخبين في الحملة الانتخابية، لا تتعارض ولا تتناقض، سيدي الرئيس، مع البرنامج المعروف علينا اليوم للنقاش والإثراء.

6- تسمين جهود الحكومة في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وإصلاح الإدارة الاقتصادية، وإصلاح العدالة، وقطاع الصحة والتكوين المهني والاتصال والبريد والمواصلات.

7- ندعم الجهود المبذولة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تنمية قدرات الاستقبال-التأطير- إصلاح التعليم العالي والخدمات- البحث العلمي.

وفي هذا المقام توصي بـ :

- تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للأستاذ والعامل والطالب والإسراع في إصدار قانون أساسي للأستاذ محفز وجذاب.

- إنشاء جامعة لعلوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي (Univ.Staps) ومركز وطني للبحث في التربية البدنية والرياضية.

سيدي الرئيس،

بخصوص الرياضة : إن الرياضة في الجزائر مريضة وتحتاج إلى عمليات جراحية دقيقة مستعجلة بسبب المشاكل والنتائج السلبية المحققة في جميع المستويات.

إن الرياضة سيدي الرئيس، مؤشر حضاري وثقافي لتقدم الأمم وعامل توازن نفسي واجتماعي وسياسي لها...

تصوروا الإحباط الذي أصاب أكثر من 30 مليون جزائري بعد نهاية مقابلة الجزائر غينيا الأيام القليلة الماضية في ملعب 5 جويلية.

وفي رأينا أن جزءا كبيرا من الاشكالية يكمن في الاختلال والتناقض الواضح بين القوانين والنصوص واللوائح والقرارات التي تسيّر قطاع الشباب والرياضة والواقع الميداني المعيش؟

لأن المجتمعات اليوم تنمو وتتطور كل لحظة، والثورة العلمية والتكنولوجية، والعولمة الاقتصادية مست جميع الميادين وحتى الرياضة الذي يعد الاستثمار فيها (أي ما يسمى باقتصاد الرياضة) من بين المحفزات الكبرى لازدهارها ونموها وتطورها في العالم وفي الجزائر...

2- التوفير والتوزيع العادل للسكن. وتوفير الوسائل الضرورية للمراكز الصحية الريفية.

3- دعم الفلاحين بالوسائل الضرورية لضمان استقرارهم.

4- توفير مناصب شغل للشباب الذين يعانون اليأس والإحباط وفقدان الأمل.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إننا في ولاية المسيلة "نباتوا تل، ونصبحوا صحراء"، فنحن بحاجة ماسة ومستعجلة إلى برامج خاصة لحمايةنا من التصحر.

فضلا عن كون الولاية بوابة فعلية للصحراء، وفي حاجة أكيدة وضرورية للاستفادة مما يعرف بصندوق الجنوب، وهنا يتساءل المواطن المسيلي اليوم عن استثنائه منه، ومن منحة الجنوب؟؟

نحن نطمح في هذه الولاية الداخلية، بلا موانئ ولا مطارات، غير جذابة للاستثمار الخاص، أن توفر الدولة الإغراءات الضرورية لجلب المستثمرين الخواص، أو أن تتكفل بالاستثمارات في إطار توزيع عادل للثروة فكلنا لهذا العلم!

سيدي الرئيس،

رغم أن هذا البرنامج المعروف للنقاش والإثراء لا توجد فيه تفاصيل وتدقيقات الأمور، وهو تكملة لبرنامج شرع فيه سنة 2004، ومن دون شك أن تفاصيل الأمور وتدقيقاتها ستوضح أكثر في قوانين المالية التي ستقدمونها في هذا المجال، إلا أننا نسجل ونشمن النقاط التالية :

1- إرادة الحكومة في استكمال النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالمجاهد والشهيد.

2- مواصلة العمل على تطبيق نصوص السلم والمصالحة الوطنية.

3- تسمين جهود الحكومة في دعم وتغطية حاجات البلاد من الكهرباء والغاز. من خلال رصد 255 مليار دينار وهذا تحدي نسعى إليه في جبهة التحرير الوطني.

4- تسمين المجهودات المبذولة في إنجاز مليون سكن، والبرنامج التكميلي لنصندوق الجنوب والهضاب 159.000 سكن.

5- دعم جهود الحكومة في مجال التنمية الفلاحية وتشجيع الإستراتيجية الجديدة للتنمية الريفية.

السيد أحمد قطيش : شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
في بداية الأمر،
زميلاتي، زملائي النواب،
السادة والسيدات أسرة الإعلام.

أهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي وضعت فيهم من قبل رئيس الجمهورية. كما أهنئ نفسي والزملاء النواب على الثقة التي وضعت فيما من قبل الشعب متمنين أن نكون عند حسن ظنهم، ونلبي انشغالاتهم وطموحاتهم وقضاياهم وذلك في إطار القانون وما يخوله لنا من صلاحيات.

عند تصفحي وقرائتي للبرنامج على أساس الوثيقة المتوفرة لدينا والعرض الذي تقدم به السيد رئيس الحكومة، وجدت فرقا شاسعا، إذ كان عرض رئيس الحكومة أدق وأوضح وشامل ومدعم بمعطيات وأرقام ونسب مائوية مضبوطة، مما يجعلني أغير -نوعا ما- ما كنت أنوي التدخل به، وعليه أقتصر على بعض القضايا التي أراها مناسبة، مساهمة مني في تدعيم الانسجام وتعزيزه بين مختلف فئات الشعب الجزائري، وأول فئة أود التكلم عنها هي ضحايا الإرهاب، هذه الفئة التي كانت السبب الأساسي والرئيسي في إنجاح المصالحة الوطنية لما تعرضت لهذ الفئة من مصائب وتحطيم لمعنوياتها وأسرها وعلى هذا الأساس أتمس من السيد رئيس الحكومة وطاقمه عن طريق القطاعات المعنية :

- مواصلة التكفل بضحايا المأساة الوطنية بصفة سريعة.
- مواصلة التحقيق في ملف المفقودين وهو واجب وطني.
- إدماج الأشخاص العائدين إلى الصف الوطني على أساس أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ونصوصه التطبيقية التشريعية والتنظيمية.
- مساعدة النساء ضحايا عنف الإرهاب، والأطفال المولودين في هذ الظرف على حصولهن على مسكن، ومنصب عمل ودخل عيش كريم يضمن لهن الحياة الكريمة في كنف دولتهن على غرار الفئات الأخرى.

إن ثاني فئة التي أود التكلم عنها هي فئة المواطنين المتطوعين، (Patriotes) التي أخذت على عاتقها زمام الدفاع عن الجزائر، وممتلكات الشعب والأشخاص في الأيام

أما بخصوص البحث العلمي : السؤال الذي يتبادر للذهن ماهو موقع جامعتنا من بين جامعات العالم؟

أعتقد أن قياس موقع الجامعة يحدده البحث العلمي، والخدمات التي تقدمها إلى المجتمع.

وإذا كانت ميزانيات البحث العلمي في العالم تقتطع سنويا من ميزانية دولتها نسبة معينة تتطور باستمرار وتأخذ بالاعتبار الحالة الصحية للمالية، فإن ما كان مقررا في الجزائر هو الوصول إلى نسبة 1٪ من الدخل الوطني الخام لسنة 2000 فهل تحقق هذا الهدف سيدي الرئيس المحترم؟؟

سيدي الرئيس،

لا تطور لأمة دون بحث علمي متزن وواقعي يخدم حاجة البلاد ويساهم في خدمة الإنسانية.

وفي الأخير نؤكد ونوصي بما يلي :

- 1- مواصلة إصلاح المنظومة التربوية المبنية على الأسس التاريخية والحضارية للأمة الجزائرية. (الإسلام- العروبة- الأمازيغية) من أجل منظومة تربوية عصرية.
- 2- الاعتناء بالجوانب المهنية والاجتماعية للمربي في مختلف أطوار التعليم من خلال إصدار قوانين أساسية لها.
- 3- السهر على أن يكون تعليم التربية البدنية والرياضية في المدرسة والثانوية والجامعة، محل عناية من قبل الحكومة من خلال إنشاء المركبات الرياضية، والملاعب الجوارية في الأحياء والقرى والمداشر.
- 4- برمجة إنجاز السدود الصغيرة والحوجز المائية، والإسراع فيها لما لها من أهمية في المجال الفلاحي.
- 5- تعزيز دولة القانون، وحقوق الإنسان، وتجديد المرفق العام، وتحسين أنماط التسيير المحلي وإصلاح قانوني البلدية والولاية والقانون الأساسي للمنتخب.
- 6- إنشاء كلية للطب بالطب الجامعي لجامعة محمد بوضياف، يد الله مع الجماعة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد عبد اليمين بوداود، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد قطيش ثم يليه السيد محمد محمودي.

أما بعد،
السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تأتي مناقشة برنامج الحكومة استجابة لطموحات الشعب في الاطلاع على آفاق التنمية، ومعرفة الاستدراكات التي اتخذت من أجل إحداث التوازن المنشود بين ما توفره الوفرة المالية وبين جدية شروط النهضة الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي.

إن الإصلاحات التقنية والهيكلية التي يطرحها البرنامج تعطينا مؤشرا عن قرب انتهاء المراحل الانتقالية، وتبعث الأمل في الوصول إلى مرحلة الاستقرار والعمل المؤسساتي الدائم. إلا أن ذلك يبقى غير كاف في ظل تسجيل ضعف العناية بجوهر العملية التنموية، ألا وهو الإنسان، من خلال تعزيز مساحات الحرية والمبادرة، وإطلاق الطاقات الكامنة التي تزخر بها الجزائر.

إن سياسة التوازن الفعال التي وردت في البرنامج تتمثل في توازن دائم وحقيقي بين كل جهات الوطن، بل وبين جهات الولاية الواحدة.

إننا نسجل -بكل أسف- وجود ولايات سجلت مؤشرات دون المستوى الملحوظ وطنيا في مجالات عديدة. وكمثال على ذلك، ولاية الجلفة التي ما زالت بعيدة عن المستوى الوطني في مجالات الأمية والبطالة والفقر والرعاية الصحية والتربية.

ففي مجال الرعاية الصحية مثلا، نجد أنه للوصول إلى المستوى الوطني يصل العجز المسجل في الأطباء العاميين إلى 60٪ بينما يصل العجز المسجل في الأطباء الأخصائيين إلى أكثر من 200٪، ويصل العجز في الأسرة إلى أكثر من 50٪، وعليه، يستوجب هذا العجز والضعف برامج استدرابية خاصة بالقطاعات السابقة لولاية الجلفة حتى تصل إلى المستوى الوطني. إن التوازن الفعال الذي يسجله البرنامج من خلال التوازن بين الحاجات والرهانات المحددة في المستوى الوطني يدعونا

العجاف والمحن والرعب والتخوف والتقتيل والذبح فلا أظن أو أشك أن الدولة أو مؤسساتها تنسى هتين الفتتين اللتين ضربتا أروع الأمثلة في إعادة السلم والاستقرار للجزائر. وألتمس من السيد رئيس الحكومة إيجاد صيغة ملائمة لإدماج رجال المقاومة والدفاع الذاتي العاطلين عن العمل -الذين يوجدون في وضعية اجتماعية مزرية والذين تتوفر فيهم شروط المستوى- في صفوف قوات الأمن العمومية المدعوة إلى تطوير قدراتها، لما قدمته هذه الفئة من تضحيات جسام.

هذا وتوجد فئة أخرى وضعت في خانة النسيان مع أنها ضربت هي الأخرى أروع الأمثلة، وهي فئة ما يسمى برؤساء المندوبيات التنفيذية البلدية والولائية، والتي في الوقت الذي كادت البلاد أن تنهار، حيث لم تجد أدنى موظف لإمضاء وثيقة إدارية، أو وثيقة حالة مدنية، أخذ هؤلاء الرجال على عاتقهم زمام تولي مهام كان من المفروض أن يتولاها منتخبون. وعليه، بودي أن ألتمس من الحكومة أن تجد لهم صيغة تضمن لهم، على الأقل، العيش الكريم، لأن العديد منهم، صدقوني، يعيشون في شبه فقر تام ولا أحد ينظر إليهم.

أما في مجال تقريب سلطة الدولة من المواطن باعتبار أن أحسن استثمار هو استثمار الموارد البشرية، فلقد تفضل السيد رئيس الحكومة بالحديث عن الدوائر، وهو منصب إداري موضوع كذلك في خانة النسيان، ذلك أن رئيس الدائرة الذي يعول عليه في الكثير من الحالات، لا يجد أدنى نص قانوني أو قانون خاص به يحدد له صلاحياته وواجباته تجاه الدولة باعتباره همزة وصل بين الولاية والبلديات، بحيث هو الذي يقرب الأفكار والانشغالات ويبادر مكان السيد الوالي أو القطاعات الأخرى.

يوجد كذلك جهاز من أجهزة الدولة أدى أكبر وأضخم دور في مجال مكافحة الإرهاب ...

الرئيس : شكرا السيد أحمد قطيش، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد محمودي لتتبعه السيدة فريدة بولحبال.

السيد محمد محمودي : بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على خير من اصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

هل هي في المستوى المطلوب؟
هل توقفت عملية إبادة عناصر الهوية؟

علينا، أيها السادة، ألا نغتر بنسب النجاح التي قد لا تعبر، في بعض الأحيان، عن عمق الانتماء إلى هذا الوطن وعمق الانتماء إلى هذا الدين.

إن مراجعة المناهج والبرامج والحجم الساعي لهذه المواد، أصبحت أكثر من ضرورة للمحافظة على جيل المستقبل وفق أصالته واتتمائه، والله الموفق لما فيه الخير.

الرئيس : شكرا السيد محمد محمودي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة فريدة بولحبال المولودة يعقوبي، ليتبعها السيد محمد مرزوقي.

السيدة فريدة بولحبال المولودة يعقوبي : شكرا سيدي رئيس المجلس.

سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة،
السلام عليكم، أزيل فلاون.

سيدي رئيس الحكومة،

إنكم تحرصون على مواصلة الإصلاحات المثالية في المنظومة التربوية، والجهود التي بذلت في الميدان معتبرة من خلال الميزانية السنوية المخصصة لهذا القطاع، وكذا الهياكل القاعدية المتزايدة سنة بعد سنة سعيًا منكم لتكوين جيل متعلم مرتكز على الأسس التاريخية، متشبع بالقيم الوطنية.

إذن، يرمي إصلاح المنظومة التربوية إلى تحسين نوعية التعليم وضمان التربية للجميع. لكن الإصلاح البيداغوجي الذي شرع فيه في الآونة الأخيرة، جاء محملاً بأعباء كثيرة على الأستاذ والتلميذ.

إذا كان قطاع التربية يحرص على تعزيز تعليم المواد التي تدخل في تكوين الشخصية (أي مادة اللغة) نجد أساتذة اللغة في المتوسط يعانون ثقل ساعات العمل. ونحن في حزب العمال لاحظنا أن الحجم الساعي لعمل أساتذة اللغتين العربية

إلى التساؤل عن جزائر ما بعد المحروقات، وعن مصير الأجيال القادمة.

إننا ندعو إلى إعادة تسمين القطاع الفلاحي وتربية المواشي وفق رؤية استراتيجية، تجعل منه المصدر الأساسي والمستقبلي للدخل القومي، لذلك تقتضي الضرورية وضع خريطة فلاحية وطنية تحدد فيها نوعية الإنتاج وكميته حسب الولايات، ثم يلي ذلك توجيه الدعم الفلاحي بما يتناسب وتلك الخريطة. كذلك لا بد من إحداث التكامل بين القطاع الفلاحي وتربية المواشي، وبين القطاع الصناعي، ولا أدل على ذلك من استغلال جيراننا للقطاع الحيواني، بحيث نحن نربي والغير يستغل.

إن ملف الثروة الحيوانية في ولاية الجلفة في حاجة إلى برنامج خاص بتنميته وحمايته، من خلال دعم الموالين الحقيقيين ماديا، وتوفير المواد العلفية ودعم سعرها.

إن المفارقة بين ضعف القدرة الشرائية للمواطن والوفرة المالية تدعونا إلى تأكيد ضرورة محاربة الفقر والحد منه، وذلك عن طريق تقليص الفجوة بين ضعف القدرة الشرائية والوفرة المالية، من خلال سياسة اجتماعية تعمل على تخفيف العبء عن المواطن كدعم فواتير الكهرباء مثلا والغاز والماء، وربما من يعيش في المناطق الباردة كولاية الجلفة وبلدياتها لمدة 09 أشهر، يدرك قيمة الفاتورة المنهكة للإنسان.

إن لمشاريع البنية التحتية المنتشرة عبر الوطن بعدها الجوهري في إحداث النهضة التنموية المنشودة. لكن ما نسجله على بعضها كمشروع السكة الحديدية شمال - جنوب، والذي يربط ولاية الجلفة بعاصمة الوطن، يجعلنا نؤكد ضرورة استدرار بعض النقائص حتى يصبح الخط الحالي طريقا مزدوجا (خطا مزدوجا) يمر عبر الدوائر الرئيسية، مروراً ببلدية مسعد ليصل إلى ولاية الأغواط.

إن الإصلاح التربوي في قطاع التربية وهو في نهاية استكمال عملية الإصلاح البيداغوجي - يدفعنا إلى الدعوة إلى وضع تقييم لأهداف هذا الإصلاح، وإلى طرح الأسئلة الآتية : هل حفظ هذا الإصلاح عناصر الهوية الوطنية (اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ)؟

المناطق النائية لتكريس المساواة، وكذا ضمان تـمدرس كل طفل ومحاربة استغلاله.

نطالب أيضا بإحداث منصب مسعفة اجتماعية في كل بلدية حتى النائية منها، مكلفة بالسهر على تـمدرس كل طفل.

سيدي الرئيس،

تكون الثنويات التقنية الإطارات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، ونحن في حزب العمال نطالب بالحفاظ عليها من كل إصلاح يهدف إلى تفكيكها وإلى إدماجها في التكوين المهني، الذي تختلف مهامه والشهادات التي يمنحها على مهام وشهادات الثنويات التقنية.

أخيرا، نحن نعتبر أن الإصلاحات المتتالية التي أدرجت بضغط من المؤسسات المالية الدولية، أضعفت منظومتنا التربوية، وأدت إلى تدهور المستوى التعليمي وإلى ارتفاع حدة التسرب المدرسي وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة فريدة بولحبال، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مرزوقي، ليليه السيد صالح أبوبكر.

السيد محمد مرزوقي : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد،

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكدتم عند تقديمكم برنامج حكومتكم أمام النواب، عزمكم على إرساء دولة القانون التي تجسد دعائم الحكم الراشد، بهدف إرساء علاقة ثقة بين المواطن والإدارة، والإعلاء من قيمة الحقوق والحريات العامة، وأن من عوامل إنجاز هذه المهمة

والفرنسية في المتوسط مكثف، مما أدى إلى تدهور أداء العمل نظرا إلى صعوبة البرامج التعليمية المعدلة، حيث فاقت مدة 30 ساعة عمل أسبوعيا الحجم الساعي القانوني المقدر بمدة 23 ساعة أسبوعيا لأساتذة التعليم المتوسط.

وعليه، نعتبر نحن في حزب العمال أنه لكي تتمكن المدرسة الجزائرية من ضمان تعليم ناجع وعلمي، يجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تنظيم المسيرة المهنية للأستاذ وذلك من خلال إدماج الأساتذة المتعاقدين، وتحسين الأجر أي جعله مناسبا، وتوفير السكن وكذا الوسائل البيداغوجية مع التكوين الفوري لعدد 50000 إلى 100000 أستاذ، مما يتطلب إعادة فتح معاهد التكوين للأساتذة، وإحداث مناصب شغل حقيقية، للتخفيف من عبء ساعات العمل على الأساتذة وامتصاص البطالة لحاملي الشهادات العليا.

أما فيما يخص التلميذ، فقد لاحظنا في حزب العمال أن التعديل الجديد لبرامج التعليم الابتدائي يحمل الأعباء الآتية:

1- الحجم الساعي (أكثر من 5 ساعات للسنوات الأولى الابتدائية)،

2- كثافة البرامج وصعوبتها،

3- العدد الكبير للأدوات المطلوبة، بما في ذلك الكتب

الكثيرة، مما جعل التلميذ يطلب مساعدة عائلته في حمل المحفظة الثقيلة كلما توجه إلى المدرسة، وإن فعل ذلك بمفرده ولم يجد من يساعده، وحيث أنه في أوج نموه، فسيسبب له ذلك عاهات في هيكله الهظمي.

وعليه، نطالب، نحن في حزب العمال بتكفل الدولة بتحسين ظروف التعليم، ووقاية الطفل، ومساعدة نموه فيزيولوجيا ونفسيا بصفة طبيعية. كما نطالب بتأسيس مبلغ منحة التـمدرس لصالح الأطفال المعوزين ورفع حتى يغطي هذا المبلغ الاحتياجات الحقيقية اللازمة لتـمدرس كل طفل، على أن يدفع للأولياء بشكل يصون كرامتهم، حيث يعتبر مبلغ 2000 دج مبلغا ضئيلا جد، بل حتى طريقة توزيع المنحة مهينة للأولياء والتلاميذ وتسمح بالتلاعب والإقصاء.

كما نطالب بتوفير المطاعم المدرسية بأعداد كافية والحرص على أن تضمن وجبات متوازنة، مع ضمان النقل المدرسي في

وتحرم الأحزاب ذات العمق الشعبي من الاعتماد، ويصادر حق الشخصيات ذات القبول الشعبي من تأسيس الأحزاب، فإن الأمر يتطلب التوضيح، وإلا فإن وجهة التغيير عندئذ تشير التساؤل.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتنمية المحلية والتي وردت بخصوصها في برنامجكم، توجهات طيبة، أود أن أضع بين أيديكم صورة مقتضبة عن الأوضاع المزرية التي يعيشها سكان ولاية الطارف والتي كانت قلعة من قلاع الثورة، ومع ذلك فإنها اليوم تعاني التهميش.

السيد الرئيس،

أدعوكم باسم سكان ولاية الطارف إلى أن تتكرموا وتتفضلوا ببرمجة زيارة عمل إلى هذه الولاية التي تعيش البؤس، لعل الغيث يأتيها معكم.

تعلمون، السيد الرئيس، أن الولاية دون وال منذ أشهر عديدة، والتنمية مجمدة والبرامج معطلة، هذه الولاية التي حباها الله بميزة نادرة، حيث تمتاز بأربعة نظم إيكولوجية : بحار وبحيرات وسهول وسلاسل جبلية، وهي مجاورة لولاية عنابة التي بها مطار وميناء، ومع ذلك يعيش سكانها أزمة بطالة خانقة، وأزمة سكن حادة، وغياب الاستثمار بسبب البيروقراطية القاتلة. فأفرزت هذه الأوضاع تفككا أسريا، وتفاقت الجريمة، وانتشرت الآفات الاجتماعية. كما حلت الوكالات العقارية للبلديات منذ سنة 2004 وإلى اليوم لم تنصب الوكالة العقارية الولائية، مما جعل مصالح الناس معطلة.

ففي بلدية الشطي مثلا، توجد 14 أسرة تهدمت منازلهم بفعل الإعصار الذي اجتاح الولاية سنة 2002، فتم إيوأؤهم في خيم داخل بقايا مستودع خرب لإخفائهم عن الأنظار، وتركوا يواجهون الإحباط القاتل لوحدهم إلى اليوم. مع العلم أن للبلدية 58 سكنا اجتماعيا منجزا منذ سنة 2004، ولم توزع إلى اليوم، ولم يتم التكفل بهؤلاء المساكين الذين ليس لهم بعد الله أملا في إخراجهم من هذا الوضع البائس إلا لفتتكم الإنسانية السيد الرئيس.

هذا وفي نفس البلدية بقرية بن عمار، ما يزال الكثير من السكان يقيمون وسط المستنقعات دون ماء ولا كهرباء في محاشر بناها الاستعمار الفرنسي وهي لا تليق أبدا بكرامة ...

إجراء تعديلات على جملة من القوانين منها قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.

وإني إذ أثنى هذا التوجه من حيث المبدأ، فإني أؤكد ضرورة بناء هذه المراجعات القانونية على فلسفة تعزيز البناء الديمقراطي التعددي السليم.

السيد الرئيس،

لقد ركزتم في عرضكم لبرنامج حكومتكم على تعزيز سلطة الوالي، وسلطة رئيس الدائرة، مما ترك الانطباع على أنكم عازمون على المضي في تقليص سلطة المنتخبين وصلاحياتهم، وهو ما يتناقض وفلسفة الحكم الراشد.

وعليه، فإني أؤكد ضرورة أن يراعى في تعديل قانون الانتخابات ما يأتي :

- 1- احترام إرادة الأمة، وعدم مصادرة حقها في اختيار من يمثلها، لا أن ترغم على قبول من يؤتى به ليمثل عليها،
- 2- تعزيز سلطة المنتخبين وصلاحياتهم وعدم تركهم تحت رحمة الإدارة التي تنتقم ممن يثيرون أوجاع رأسها بالتجميد أو سحب الثقة أو الإحالة على العدالة،
- 3- رفع الظلم الواقع على المنتخبين المحليين المنتدبين، حيث يحرمون من استفادتهم أية زيادة في رواتبهم طيلة العهدة،
- 4- إعادة النظر في منحة رؤساء البلديات خاصة، ونوابهم، حماية لهم من الفساد.

السيد الرئيس،

كيف تحمي رئيس بلدية من الفساد وهو لا يتقاضى راتبه الشهري مدة أربعة أو خمسة أشهر متتالية؟ فكيف يعيل أسرته؟ وكيف لا يمد يده؟ وسد الذرائع من أصول تشريعنا الإسلامي.

السيد الرئيس،

مفيد جدا مراجعة قانون الأحزاب السياسية ، على أن تكون الإرادة متجهة نحو تعزيز استقلالية الأحزاب ووضع حد لتدخل الإدارة في شؤونها الداخلية، وأن يترك مصير الحزب بعد إرادة مناضليه لإرادة الأمة.

أما أن تتعرض الأحزاب السياسية ذات المصادقية الشعبية والرافضة لمنطق الترويض والتدجين إلى التكسير الممنهج،

4- تعطل وبطء المشاريع القاعدية وخصوصا الطرق التي اهترأت بأشغال الترقيع المستمرة الدائمة، زيادة على العوامل الطبيعية.

أما فيما يخص المواطن في المدن الصحراوية، فما زال يعاني ولم تصل إليه البحبوحة المالية التي يسمع ويقراً عنها.

ثانيا، وفيما يتعلق بتهيئة الأحياء، أعلمكم معالي الرئيس، أنه توجد أحياء بنيت منذ الاستقلال ولم تر شيئا واحدا من الطرق المعبدة، ولا من الأرصفة. فبقي المواطن يعيش في الحفر وبرك المياه شتاء، والغبار والرمال صيفا، وعليه، فهو يتمنى في أغلب أحياء بلديات ولاية غرداية أن يتحسن محيطه المعيشي. وهو مازال يقف حائرا أمام الإسراف والتبذير الذي يلاحظه على أرصفة وشوارع الواجهة التي تجدد مرات ومرات. أما الأحياء فقد حكم عليها بالبقاء في مستوى الفقر والتهميش، فلا طرق ولا أرصفة ولا إنارة عمومية، ناهيك عن الحدائق ورياض التسلية التي هي في حكم المستحيل أو في حلم مستحيل.

ثالثا، يشير هذا البرنامج في مقدمته إلى استعادة ثقة المواطن وبعث الأمل. ولن يتحقق ذلك، سيدي الرئيس، إلا بالقضاء على البيروقراطية التي تعرقل انطلاق المشاريع المعطلة، حيث يعترف هذا البرنامج نفسه بالتأخر في إنجاز المشاريع، ذلك أنه كثيرة هي تلك المسجلة منذ سنوات ولم تنطلق، وغيرها انطلقت ولم يتم إنجازها إلى اليوم، وأخرى لم تبرح مكاتب الدراسات إلى اليوم.

سيدي رئيس الحكومة، يتضمن برنامجكم عنوانا جميلا ورائعا وهو الإنصاف الاجتماعي والإقليمي. وأملنا كبير في تجسيد هذا المبدأ في ولايتنا غرداية، ذلك أن البلديات النائية كالمنيعه، وحاسي القارة، والمنصورة، والقرارة تعاني البعد والتخلف الكبير في التنمية على جميع الأصعدة، حيث لا نجد لا الطرق المعبدة ولا المياه الصالحة للشرب ونفس الشأن بالنسبة إلى قطاعي الفلاحة والصحة.

خامسا، سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، يحتاج تشجيع الاستثمار في الجنوب إلى إجراءات خاصة ومتميزة. وعليه يطالب الفلاح

الرئيس: شكرا السيد محمد مرزوقي، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح أبو بكر ليليه السيد معمر منقور.

السيد صالح أبو بكر: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنيء، أولا، الزميلات والزملاء النواب على الثقة التي وضعها الشعب فيهم، وأتمنى لهم النجاح في المهام التي أوكلت إليهم. كما أهنيء الطاقم الحكومي على الثقة التي منحت له لمواصلة جهوده في تنفيذ هذا البرنامج.

هذا ونلاحظ أن البرنامج المقدم إلينا مكتوبا لا يتطابق في كثير من جوانبه مع العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، بحيث كان العرض أكثر دقة ووضوحا، ومعززا بالإحصائيات والإنجازات التي قدمت في السنوات الماضية والمشاريع المبرمجة في المستقبل.

أما الملاحظات العامة التي نبديها على ما عرضه السيد رئيس الحكومة، فقد كان العرض طموحا ورائعا من حيث التوجه إلى الإنصاف الاجتماعي للطبقات الفقيرة والمهمشة. وباسم سكان ولايات الجنوب، وخاصة سكان ولاية غرداية، نسجل اهتمام برنامجكم بتنمية المناطق الجنوبية واعتبارها البديل عن الشريط الساحلي، كما ورد في عرضكم. ولكن هل تعلمون، معالي رئيس الحكومة، أن واقع الاستثمار في الجنوب في تناقص كبير، حيث أغلب المستثمرين وخاصة في قطاع الصناعة يفضلون الرجوع إلى مدن الشمال، ويقبت المنطقة الصناعية في غرداية، و"القرارة" خير مثال على ذلك، شبه مهجورة للأسباب الآتية:

1- بعد المسافة والتكاليف الباهضة لنقل السلع ونقل المواد الأولية،

2- الغلاء الفاحش لتكلفة الكهرباء والغاز والماء نظرا إلى الاستهلاك الواسع، بشكل لا يشجع أبدا الاستثمار في مدن الجنوب،

3- التصنيف الوطني للمناطق، مما يجعل تسعيرة العقار في بعض بلديات الجنوب تساوي سعر العقار في العاصمة وضواحيها،

الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، وذلك بهدف تصحيح الخلل والأخطاء المسجلة في إنجاز البرامج السابقة في مجال تسيير البرامج وتنفيذها في آجالها، لأسباب عديدة يطول شرحها في هذه المداخلة.

إن مختلف الإصلاحات المعلن عنها في برنامج الحكومة، خصوصا فيما يتعلق بالإصلاحات المراد تجسيدها والتي تكتسي طابع الأولوية، لا بد ومن الضروري أن يكتسي فيها معيار العنصر البشري أهمية خاصة باعتباره عنصرا أساسيا في أية عملية بناء لمؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق بالحريات الفردية للمواطنين واحترام كرامتهم، ورغم التوجيهات المركزية، نسجل العديد من التجاوزات التعسفية في مجال التحقيقات الإدارية التي تباشرها مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية تجاه الكثير من المواطنين حتى ولو تعلق الأمر بتأسيس جمعية محلية ذات طابع تطوعي، أو الترشح للهيئات الانتخابية بالتنافس مع القوانين السارية المفعول.

وفي المجال الاقتصادي، يجب ألا تشكل الموارد المالية الناتجة عن مبيعات البترول غرورا بالنسبة إلينا، لذا علينا - في إطار العمل التكاملي ما بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية- أخذ الحيطة والحذر، لأن مؤشرات الصحة المالية الإيجابية ناتجة في الواقع عن نمو نقدي وليس عن نمو اقتصادي ناتج عن تطوير القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والفلاحة. وفي هذا السياق، نشير إلى أنه رغم الجهود التنموية القطاعية المبذولة في مجال السكن والأشغال العمومية والنقل والفلاحة، غير أن الوضعية الاجتماعية للمواطنين ما تزال متذبذبة وغير مستقرة، الأمر الذي أسهم في انتشار ظاهرة الجريمة، وارتفاع نسبة البطالة، خاصة بالتجمعات الحضرية الكبرى. وعليه، فإن الحكومة مطالبة بتجسيد ما اقترحت في المحور الرابع (الصفحة 07) والمحور الخامس (الصفحة 46)، بالإضافة إلى ما ورد في مجال تأهيل برنامج إنعاش الاستثمار المحلي مع ضرورة التفكير في نظام جبائي استثنائي خاص بالهضاب العليا والجنوب.

إن سياسة إعادة التأهيل القطاعي، لا بد أن تركز على التنمية الفلاحية، مع تطوير المنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحليب والبطاطا، من خلال تجنيد طاقات البحث العلمي في مجال

والتاجر والصناعي في ولايات الجنوب بتخفيض الضرائب والرسوم، وتخفيض تسعيرة الكهرباء والغاز والماء لكي نضمن لهم الاستقرار مع امتصاص البطالة.

سيدي الرئيس،

سجلت عشرات الآبار في برامج التنمية، ولكن لم ينطلق إنجازها إلى الآن.

علما، سيدي الرئيس، أن أحياء كثيرة من بلديات الولاية لم يصل إليها الغاز الطبيعي إلى اليوم، ويطلب سكان الجنوب بإعادة النظر في ساعات العمل اليومية، خاصة في فصل الصيف، إضافة إلى مطالب أخرى كثيرة في مدن الجنوب، نتمنى أن يتضمن برنامج الحكومة إجراءات عملية لتجسيدها في الميدان، متمنين لكم الفوز والنجاح في تنفيذ هذا البرنامج، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد صالح أويكر، وأحيل الكلمة إلى السيد معمر منقور، ليليه السيد فيلالتي غويني.

السيد معمر منقور : شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زملائي زميلاتي النواب،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على المادة 80 من الدستور، التي تم بموجبها عرض برنامج الحكومة على مجلسنا الموقر، يطيب لي أن أتقدم ببعض الملاحظات بخصوص هذا البرنامج.

يعد البرنامج المعروف علينا اليوم، في الواقع، تكملة لبرنامج 2004 للسيد رئيس الجمهورية، غير أن هذا لا ينفي بأن المنهجية التي قدم بها، حملت في مضمونها مجموعة من المحاور الأساسية والمهمة، خصوصا في الشق الاقتصادي

وفي الختام، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الحضور، إن المستقبل يعود حتما ودون شك، لأولئك الذين يناضلون من أجل ترقية الإنسان والدفاع عن كرامته، في إطار تكريس التعددية السياسية الحقيقية، ومبادئ دولة القانون حتى تبقى الجمهورية الجزائرية واقفة برجالها ونسائها، في ظل المثل العليا لرسالة أول نوفمبر 54، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد معمر منقور، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد فيلالي غويني، لتبعه السيد حسين خلدون.

السيد فيلالي غويني : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة والسيدات أعضاء المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السادة والسيدات أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم أولا بجزيل الشكر والعرفان إلى مواطني ولاية المسيلة "الحضنة"، حاضنة القيم والوطنية، على تركيبتهم لشخصي، وأدعو الله أن أكون عند حسن ظنهم، وأن يوفقنا إلى ما يخدم مواطنينا وتنمية ولايتنا.

إننا في حركة الإصلاح الوطني، نعتقد بأن المسار الديمقراطي في بلدنا لم يرق إلى المستوى الذي يؤسس لعقد الثقة بين مختلف أطراف العملية السياسية، وأن ما شاب وعاب الانتخابات التشريعية الأخيرة من تجاوزات وخروقات مختلفة، وعدم مسؤولية بعض الأطراف التي بتصرفاتها الآثمة وحساباتها الأنانية، أسهمت في تئيس الشعب عموما والتواقين إلى إحداث التغيير الديمقراطي المنشود على وجه الخصوص. وأن تراكم نسبة الامتناع الشعبي عن التصويت، ما هو إلا مؤشر ومنبه لتدارك الأمر سريعا، ونحن على مقربة من الانتخابات المحلية، ودون ذلك ستبقى حالة التعافي بعيدة، وعلينا أن ندرك جميعا أن للصامتين بيانا يعجز عن فهمه الكثير من ممتهني التسويق السياسي وممتهني التخريجات الانتخابية.

تكثيف إنتاجية البذور كشرط أساسي لرفع الإنتاج، وتفادي الاختلالات المسجلة كالتي تميز الآن مادة البطاطا، حيث تجاوز سعرها 50 دج للكيلوغرام.

إن السياسة المندمجة في الوسط الريفي، تعتبر في الواقع إحدى الخيارات الأساسية لترقية التنمية الفلاحية الجوارية وتطويرها، والتي بإمكانها إعطاء نتائج مرضية في الآفاق المستقبلية، شريطة أن نحارب بعض الحواجز والسلوكيات البيروقراطية التي لا تسمح بالمبادرة المحلية.

سيدي الرئيس، وعن بعض الاقتراحات المحلية التي أراها ضرورية في مستوى دائرتي الانتخابية بولاية سعيدة، أقترح في مجال السكة الحديدية ضرورة توسيع وإعادة الاعتبار للخط الداخلي بشار -سعيدة- المحمدية، بولاية معسكر، لضمان الاتصالات ما بين المناطق الجنوبية والشمال، سواء تعلق الأمر بالبضائع أم بالأشخاص، بغض النظر عن إنجازات المشاريع الكبرى الأخرى.

وأجد نفسي مضطرا مرة أخرى للعودة إلى القطاع الفلاحي وبكل مرارة، ويتعلق الأمر بالوضعية المزرية التي يعيشها المحيط الفلاحي بعين السخونة، نتيجة الإهمال الذي يعانيه هذا المحيط الفلاحي الذي يتربع على مساحة 3000 هكتار، وموارد مائية هائلة تبلغ 500ل/ثا، وذلك رغم الزيارات الميدانية للحكومات المتعاقبة، وعليه، نطالب باتخاذ القرارات اللازمة من أجل رفع كل العراقيل التنظيمية والإدارية والتقنية التي يعرفها هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بقطاع الإعلام والاتصال، فلقد بقيت ولاية سعيدة، الوحيدة -في الجهتين الغربية والجنوبية الغربية- التي لا تملك إذاعة محلية، رغم أن هذه الأخيرة كان من المفروض أن تنطلق في سنة 2000.

وفي المجال الرياضي، ومن هذا المنبر، نرف تهانينا الحارة لأندية كرة القدم بعنابة والخروب ومولودية سعيدة، الصاعدة للقسم الوطني الأول. كما ألتمس من معالي وزير الشبيبة والرياضة دعم هذه الفرق ومساعدتها، على غرار فريق مولودية سعيدة الذي يعاني صعوبات مالية بإمكان الصندوق الوطني للشباب تغطية نسبة كبيرة منها.

المجيدة، فمواصلة تشييدها والعناية بها وبأطرها، هي مقدمة كل إصلاح اجتماعي، وأساس كل جهد تجاه حماية المجتمع من مظاهر الانحراف والزيغ. وفي هذا الإطار، أقترح الآتي :

1- التكفل بتحسين الظروف الاجتماعية والوظيفية والعملية لمنتسبي هذا القطاع،

2- حث البلديات على مضاعفة الجهود للتكفل، حسب القدرة، بترميم وتهئية المساجد والمدارس القرآنية،

3- دعم إنجاز المدارس القرآنية والمعاهد الشرعية، وتطوير شهادات خريجها مراعاة لفرص التوظيف. وأورد في هذا المقام نموذج للمدرسة القرآنية الرائدة "السلام" ببلدية برهوم، والتي تحتاج إلى الدعم،

4- تسهيل الإجراءات الإدارية لبناء المساجد وتقديم الدعم للجمعيات الدينية بشكل مباشر مع تسهيل إجراءات منح التراخيص بجمع الأموال في الأطر القانونية خاصة بالنسبة إلى المساجد الواقعة في البلديات الفقيرة.

ثم إن العمل على مواصلة تطهير سوق السلع والخدمات وضبطها وتحسين التحصيل الجبائي، ليستوجب الآتي :

1- الحد من ظاهرة التهرب الجبائي من قبل كبار التجار والمستوردين، بالتفكير في آلية رقابية جديدة تحتم على هذه الفئة من التجار والمستثمرين التصريح الحقيقي بأرقام أعمالهم، وحصر نشاطاتهم فيما تم اعتماد سجلاتهم التجارية به،

2- تحديد المسؤوليات في حالات التحايل ووضع الميكانيزمات اللازمة للردع،

3- مراعاة خصوصية التجار أصحاب النشاطات الصغيرة الذين يعانون الأمراض المزمنة، وأولياء المعاقين في حساب ما يستحق عليهم من ضرائب.

السيد رئيس الحكومة،

إن مشكل البطالة يزداد انتشارا، وضحاياها يتزايدون بشكل وبائي، ولا أرى كيف قدمتم نسبة 12.5٪ فعلى أي أساس تم حساب هذه النسبة؟ إن البطالة لا تحتاج عندنا إلى بيان تفشيها، ولا إلى ما تخلفه من مشاكل اجتماعية من يأس واكتئاب وفقدان الثقة في المؤسسات الرسمية وفي المجالس المنتخبة، ومن التفات إلى الانحراف ومظاهر الفساد. لذا، نرى ضرورة التعامل مع هذا الملف بروح اجتماعية عالية وبتضامن كبير من خلال الآتي :

ونحن نرى أننا لو استطعنا في مجلسنا الموقر هذا، تقديم ما يشكل ضمانات حقيقية فعلا، فسنسهم في عملية استعادة الثقة، وخفض الامتناع الشعبي في المحليات القادمة، أو فيما سواها من الاستحقاقات وسيحسب ذلك لهذه العهدة الناشئة.

السيد رئيس الحكومة،

أود في مداخلتني هذه أن أنوه أولا بالجهود التي بذلها أعضاء الطاقم الحكومي، وما قدموه من برنامج عام في هذه الجلسة المسائية، إلا أنني لاحظت افتقاره إلى ذكر المعدلات والمؤشرات الوطنية الحالية في جملة من القطاعات الحيوية التي تلامس الاحتياجات المباشرة للمواطن، أذكر منها على سبيل المثال: معدل الدخل الفردي، معدل استهلاك المواطن من الماء والغاز والكهرباء، الاستفادة من الخدمات الواقعية الحالية وما يجب أن تكون عليه في مختلف الأنشطة.

فيما يتعلق بالحكم الراشد والذي يضم فيما يضم حسب رأبي، ويضمن أسس العدل والموازنة في الصلاحيات والإنصاف، في الانتداب لممارسة السلطة، وإسناد المسؤوليات وبمقتضيات البعد الديمقراطي للحكم الراشد، أود إدراج جملة من النقاط التي نرى فيها تكريسا للحكم الراشد:

1- الحرص على أن يكون توزيع الصلاحيات المحلية أكثر موضوعية وإنصافا لتنشيط التكامل الوظيفي بين سلطة الدولة والمجالس المحلية المنتخبة، مع التركيز على توسيع صلاحيات هذه الأخيرة باعتبارها الحلقة الأقوى في تعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة،

2- الحرص على دعم الإطار القانوني الذي يعزز قوة الاقتراح من قبل المنتخبين، ما يحفظ لهم حق المبادرة ويحميهم من التعسف وذلك بتوفير الضمانات القانونية لذلك،

3- العمل على توفير كافة الوسائل العملية الضرورية لنشاط المنتخبين المحليين، من أجل تشجيعهم على أداء مهامهم على أكمل وجه والتفكير جديا في حالات تفرغهم لأداء مهامهم الانتخابية،

4- مباشرة وضع آليات حديثة لعصرنة الاتصال الإداري محليا ووطنيا بما يضمن سرعة الأداء ودقة التنفيذ.

السيد رئيس الحكومة،

كانت وماتزال المساجد والمدارس الشرعية، الحصن الواقعي لمنظومتنا الخلقية، ولقيمتنا الحضارية والوطنية والتاريخية

وإثراء لهذا البرنامج، لدي بعض الملاحظات والاقتراحات أوردها فيما يأتي :

في مجال إصلاح العدالة حيث ينبغي :

- عند مراجعة القوانين والنظم في إطار تحسين الترتيب التشريعية وتكييفها مع الصكوك الدولية،

- مراعاة واقع المجتمع الجزائري وخصوصيته من أجل حماية منظومة القيم .

وفي مجال القضاء على الفوارق الجهوية، أستسمحكم، سيدي رئيس الحكومة، رغم أن النياية وطنية، الحديث قليلا عن وضعية ولاية الطارف من باب الأمانة وتبليغ الانشغالات، أي انشغالات المواطنين، حيث تعتبر ولاية الطارف من أفقر ولايات الجمهورية رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية، وموقع جغرافي مميز، وعوامل أخرى كوقوعها على الشريط الحدودي وعلى مسافة 90 كم، وتوفرها على واجهة بحرية تفوق 80 كم. وإذا نظرنا إلى تصنيفها كولاية ذات طابع فلاحي وسياحي إلا أن الواقع، سيدي رئيس الحكومة، يؤكد أن الولاية تعيش سباتا عميقا منذ إنشائها سنة 1984، حيث لم تعرف ازدهارا في الفلاحة، ولا نشاطا سياحيا في مستوى الإمكانيات الطبيعية المتاحة، ذلك أن انعدام المشاريع الكبرى، والتأخر في إنجاز بعض المشاريع المسجلة كميناء القالة وبناء سدي "بوخلوفة" و"بولطان" لتهيئة المناطق الفيضية لفسح المجال للفلاحين لاستغلال الأراضي الشاسعة على مدار السنة، جعل ولاية الطارف تصنف ولاية منكوبة. أضف إلى ذلك الفقر، والبطالة اللذين فتحتا فضاء لانتشار الآفات الاجتماعية كافة المخدرات إلى غير ذلك.

أما في مجال الرياضة، فنسجل انعدام المنشآت الرياضية وضعفها، مما يتطلب وضع برنامج خاص يستجيب لطموحات الشباب ويشجع على نشاط رياضي في مستوى الفرق الموجودة، وخاصة فريق كرة القدم للدرعان، الذي حقق انتصارات باهرة رغم ضعف الوسائل، وعليه ينبغي الآتي :

- وضع برنامج خاص بتنمية ولاية الطارف لتدارك التأخر الكبير الذي عرفته في مختلف الميادين، كالمشآت الصحية والطرق، خاصة الطريق الوطني الرابط بين بوججار وعنابة، - القضاء على البيوت القصدية المنتشرة في أغلب أحياء الولاية،

1- تخصيص منحة لكل شاب أو بطل تحفظ كرامته وتلبي ولو جزءا يسيرا من احتياجاته،

2- رفع قيمة المنح الموجهة إلى العاملين في إطار الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وإعطائهم الأولوية في التوظيف والتأهيل كون بعضهم عمل لأكثر من 10 أو 12 سنة،

3- دمج العاملين في إطار تشغيل الشباب في الحماية الاجتماعية للضمان الاجتماعي،

4- تقديم مساعدات إدارية كافية للمعاقين قصد تكوين مؤسسات صغيرة تجعل منهم فئة منتجة،

5- إعادة ...

الرئيس : شكرا السيد فيلالي غويني، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين خلدون، لتبعه السيد صديق شهاب، وهو آخر متدخل.

السيد حسين خلدون : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

إطارات الدولة،

أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نثمن في البداية ما ورد في برنامج الحكومة، ونشيد بالإنجازات التي تحققت منذ 1999، وكذا بالبرامج الطموحة المسجلة للمستقبل، باعتبارها برامج تؤسس لانطلاقة حقيقية لتنمية مستدامة مبنية على قواعد الحكم الراشد وفق المعايير الدولية سيما في المجالين الاقتصادي والمالي من أجل بناء مجتمع متحصن ضد كل أنواع الأزمات.

كما أنه يسجل، لأول مرة، الاهتمام الكبير بالعنصر البشري من خلال الترتيب الواردة في البرنامج، وكذا الأبعاد والتوقعات المبنية على آجال غير مرتبطة بأية مواعيد انتخابية بدليل أفق 2008، 2010، 2015، .. إلخ.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء، إسداء التحية للطاغم الحكومي من خلال رئيسه على روح المسؤولية والتطلع لما هو أفضل، التي اتسم بها برنامجكم الثري، وذلك لقاء حرصكم على مواصلة الجهد المبذول من قبل سلفكم، وهذا لعمري يبشر بإضفاء ثقافة التواصل خلال التداول على المسؤولية، والابتعاد عن سلبية إلغاء الآخر، والانطلاق من الصفر.

إن ما لفت انتباهي في برنامجكم، سيدي الرئيس، هو جانب من الجوانب، من الأهمية بمكان، يكاد يكون أولوية الأولويات.

نشكر الحكومة الأخذ بالبعد الإنساني كأولوية، وتتمنى أن يتجسد بقوة وبسرعة لما لهذا الجانب الاجتماعي من أهمية قصوى، كون المواطن هو المنطلق وهو الهدف، بل هو محور كل سياسة ناجحة. ولا أزيدكم علما إذا ما ذكرت أن التماسك الاجتماعي هو سبيل نجاح أي برنامج، لأن الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي ما هما إلا انعكاس صادق، بل هما ثمرة الاستقرار الاجتماعي. فشيء جميل، سيدي الرئيس، أن نتكلم عن الحريات الفردية، والحريات الجماعية، وحرية التعبير وما إلى ذلك من معاني وأسس الديمقراطية، ولن هل ننسى أنفسنا بالتغني بهذه القيم الحضارية، ونستسلم للفوضى، والتطرف، والغلو، والإجرام، ولا نبالي بالأمراض الاجتماعية التي أصبح يتآكل بها المجتمع في ظل سرد أرقام وأرقام مثل القضاء على البطالة، والتقليل من ظاهرة الفقر، وما إلى ذلك من التباهي بتحسين ظروف معيشة المواطن وأمنه، والافتخار بها رغم كونها لا تعبر أحيانا عن حال الواقع المرير المعيش؟!!

ولا أدل على ذلك من عدم رضى رئيس الجمهورية نفسه بالتلاعب بهذه الأرقام، ومواعيد إنجاز جوانب مهمة من البرنامج الرئاسي، سواء ما تعلق بالمخطط الوطني أو في المستوى المحلي سيما في الشقين الاجتماعي والإنساني على وجه التخصيص.

فالللمسؤولية، سيدي الرئيس، أصبحت ثقافة في الجزائر للتتحول إلى سلوك ترتب في ظله انحرافات اجتماعية، وظواهر سلبية لم تكن تخطر على بال أي مواطن، أو سياسي أو محلل، ظواهر عبارة عن إفرازات وتراكمات سلوك اللامبالاة، وسياسة الهروب إلى الأمام، أو التردد في الاستجابة للحاجات الحقيقية لبعض فئات المجتمع. وأذكر على سبيل المثال المقاومين، وفرق الدفاع الذاتي، وعائلات ضحايا الإرهاب.

– الاعتناء بسكان البلديات الواقعة على الشريط الحدودي وذلك لضمان تثبيت السكان وحماية حدودنا. وأذكر على سبيل المثال بلديات بوحجار وعين الكرمة وبوقوس ورمل السوق والعيون وأم الطبول،
– حل مشكلة البناء الريفي عن طريق تسوية الوضعيات القانونية للعقار وتمكين المستفيدين من الحصول على عقود الملكية.

وأخيرا، سيدي رئيس الحكومة، ينتظر سكان ولاية الطارف بشغف وبفارغ الصبر، تعيين وال على رأس الولاية، للتكفل الجاد، وبشكل فوري، بالملفات الاقتصادية والاجتماعية العالقة، وكذا لوضع حد للتسداد الحاصل منذ مدة بين إدارة الولاية المسيرة بالنيابة وبين المنتخبين المحليين وخاصة أعضاء المجلس الشعبي الولائي، مما تسبب في تعطيل الكثير من المشاريع، وفي تعطيل كذلك مصالح المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، ناشدكم، سيدي رئيس الحكومة، والسيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، لملى المناصب الشاغرة في مستوى بعض المديرات الولائية المسيرة هي الأخرى بالنيابة، ونحن مستعدون لم يد المساعدة لمن سيفوز بهذه المناصب من أجل الصالح العام لا غير، وذلك من منطلق إيماننا بمبدأ التكامل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار احترام صلاحيات كل جهة.

وفقكم الله في أداء مهامكم الكبرى، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد حسين خلدون، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الصديق شيهاب، فليتفضل.

السيد الصديق شيهاب : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

رجال الصحافة والإعلام،

إخواني أخواتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وذلك للتقليل أو القضاء على حالة التسيب والخوف في أوساط المجتمع، وعودة الطمأنينة للنفوس بعد شيوع ظواهر خطيرة دخيلة على المجتمع، مثل اختطاف الأطفال أو الاعتداء على القصر، واختطاف أرباب رؤوس الأموال الاعتداء على رجال الأعمال أو ذويهم طمعا في الدية.

ومن أجل ذلك، وجب الإسراع في تطوير قوات الأمن العمومية وتعزيزها عددا وعدة، لكفل عزة وأمن المواطن وحرته وصون كرامة الأشخاص والأموال، إضافة إلى تكثيف جهود عصرنه وسائل التحقيق والتحري أمنيا، وجهود عصرنه القضاء، وتعزيز أدوات ووسائل الردع. كما ينبغي تأكيد وضع سياسة أمنية ناجعة وفعالة لمحاربة الإجرام والجريمة المنظمة وذلك بتوفير إمكانات ووسائل الإنذار والوقاية، والعمل على تحلي سلك الأمن باليقظة الكبيرة والفعالية العالية. وهنا، لا يفوتني أن ألفت عنايتكم، سيدي الرئيس، إلى عدم وجود تكفل نفسي ومعنوي وصحي برواسب الأزمات على الشكل المرجو. وعليه، أقترح سيدي الرئيس، إنشاء هيئة أو مركز أو مرصد للاعتناء والسهر على هذا الجانب، يشرف عليه الأخصائيون في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإجرام والأمن، لإخطار من له الحق في اتخاذ التدابير اللازمة للصد والوقاية من آثار الأزمات والكوارث...

الرئيس : أشكر السيد الصديق شيهاب، وكان هو آخر متدخل في هذه الجلسة، ونستأنف أشغالنا صباح يوم غد الأحد في الساعة التاسعة والنصف لمواصلة مناقشة برنامج الحكومة. أشكر الجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة السادسة والأربعين ليلا**

الحق والحق يقال إننا فشلنا إلى حد ما في سياسة اندماج اجتماعي حقيقي، وهمشنا الحركة الجمعوية المتخصصة والخلافة، التي يمكن أن تعبر عن حاجات فئات عريضة من ذوي الحقوق.

وجاء التجمع الوطني الديمقراطي، بجملة من الاقتراحات التي تصب في سياق إعادة الاعتبار للإنسان حسب موقعه ومركزه وكفاءته، اقتراحات تضمنها البرنامج الانتخابي لتشريعات 17 مايو 2007 بغرض إعادة الأمل للجزائريين، والعمل من أجل استقرار الوطن.

وتعلمون، سيدي الرئيس، أنه لا استقرار وطني دون تماسك اجتماعي، ولا تماسك اجتماعي دون مواصلة التكفل الجدي بضحايا المأساة الوطنية، كمعالجة ملف المفقودين وإدماج الأشخاص العائدين إلى الصف الوطني بما تسمح به تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ومساعدة النساء ضحايا العنف والإرهاب والأطفال المولودين في هذه الظروف، ومساعدة عائلات ضحايا الإرهاب والمجهرين قسريا من أجل تسهيل عودتهم، وتقديم منح للمعوقين حسب درجة الإعاقة.

ومن جانب آخر، مساعدة عديمي الدخل على إدماجهم الاجتماعي - الاقتصادي مع رد الاعتبار للقيم الوطنية، وتطوير الحس المدني وغيرها من اقتراحات التجمع الوطني الديمقراطي التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن وكذا الظروف المهنية لإطارات ومستخدمي الدولة، في إطار سياسة محكمة لشبكة الأجور والتحفيزات إلى غير ذلك من المساعدات. ولتحقيق ذلك، ينبغي - حسب رأينا - تأكيد ضرورة مرافقة سياسة اجتماعية محكمة بسياسة أمنية رشيدة،

ملحق

وفق المراسلة الموجهة إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني من قبل السيد ميلود شرفي رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بتاريخ 15 يوليو 2007 تحت رقم : 2007/008.

أعلن النائب صالح عجابي ممثل عن الدائرة الانتخابية لولاية قالمة عن انضمامه بصفة رسمية إلى المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ابتداء من جلسة التنصيب الرسمي للمجلس الشعبي الوطني ليوم الخميس 31 مايو 2007، وذلك